وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة) : علام محمد رضا

تحت عنوان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة (2005-2016)

نوقشت علنا يوم 2018/06/20

من طرف لجنة المناقشة :

د. نصر الدين بن عمارة	أستاذ محاضر	رئيسا
د. مليك محمودي	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
د. عبد المال هبال	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد

وعلى اله و صحبه و سلم تسليما كثيرا

"ربي أوزعني ان اشكر نعمتك التي أنعمت عليا و على والديا

و ان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

(النمل: 19)

صدق الله العظيم

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي لإتمام هذا العمل كما قال عليه الصلاة

والسلام من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقدم بشكري الجزيل لمن كان له الفضل الكبير في انجاز هذا العمل

أستاذي المشرف "الدكتور مليك محمودي" و الذي لم يبخل علي بشيء.

كما أتوجه بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على سعيهم وصبرهم لقراءة

وتقييم هذا العمل.

كما أتوجه بشكري لكافة من قدم لي يد العون والمساعدة من داخل و خارج

الجامعة سواء بمعلومة توجيه، نصيحة، تشجيع و حتى دعاء،

"رضا"

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا

اهدي هذا العمل إلى كل من قال فيهما الله عز و جل " و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " إلى اللذان ربياني صغيرا و علماني كثيرا و أرشداني كبيرا ،ابي و امي بارك الله في عمرهما.

الى اخوتي و جميع أفراد عائلتي و أهلي فردا فردا

الى كافة أقاربي و أصدقائي

كما اهدي هذا العمل الى أستاذي الفاضل الدكتور" مليك محمودي" والذي تفضل باشرافه على هذا البحث فله منا كل الاحترام و التقدير، لما بذله معي من وقت و جهد خلال إشرافه ولتوجيهاته و نصائحه.

الى جميع زملائي طلبة السنة الثانية تخصص المالية و تجارة الدولية

إلى كل من فتح و تصفح هذه الأوراق من بعدي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
تشكرات	IV
الإهداء	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول، الأشكال والملاحق	VII
مقدمة	ب–ط
الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للدراسة	
تمهيد	9
المبحث الأول: ما هية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المطلب الثاني: خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	17
المطلب الثالث: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	18
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاكل و الصعوبات التي تواجهها	22
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	22
المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	25
المطلب الثالث: المشاكل و المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	27
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول التصدير	33
المطلب الأول: مفهوم التصدير و أنواعه	33
المطلب الثاني: أهمية التصدير و أهدافه	35
المطلب الثالث: أهم نظريات التصدير	36
خلاصة الفصل الأول.....	39
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد.	41
المبحث الأول: تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	42
المطلب الأول: تطور إجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني	42
المطلب الثاني: تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات المهيمنة	45
المطلب الثالث: تطورات توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق	48
المبحث الثاني: تطورات الصادرات في الجزائر	51

المطلب الأول: تطورات الصادرات في الجزائر فترة 2005 – 2016	51
المطلب الثاني: تطورات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات فترة 2005-2016	52
المطلب الثالث: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2016	53
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات	56
المطلب الأول: علاقة تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورات الصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2016	56
المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2016	60
المطلب الثالث: المشاكل و المعيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في التصدير	66
خلاصة الفصل الثاني.....	69
الخاتمة العامة	71
قائمة المراجع	75
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا	14
02	تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي 2001	16
03	تصنيف وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل	20
04	نسب اليد العاملة المستغلة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي إجمالي المؤسسات الاقتصادية	23
05	فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي في الجزائر	29
06	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية فترة 2005-2011	42
07	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية فترة 2012-2016	44
08	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة 2005-2011	45
09	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط لمهيمنة 2012-2016	47
10	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب المناطق 2005-2011	48
11	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب المناطق 2012-2016	50
12	تطورات الصادرات الجزائرية 2005-2016	51
13	تطورات قيمة الصادرات خارج المحروقات 2005-2016	53
14	التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات 2005-2011	54
15	التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات 2012-2016	55
16	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصادرات خارج المحروقات 2005-2011	57
17	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصادرات خارج المحروقات 2012-2016	58
18	توجهات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصادرات خارج المحروقات	59
19	تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	61
20	نتائج تقدير معلمات نموذج اثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات خارج المحروقات 2005-2016	62
21	نتائج اختبارات ستودنت لمعلمات النموذج	64
22	نتائج اختبارات white	65

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني	22
02	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فترة 2005-2011	43

03	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فترة 2012-2016	44
04	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة فترة 2005-2011	46
05	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة فترة 2012-2016	47
06	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق فترة 2005-2011	48
07	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق سنة 2011	49
08	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق فترة 2012-2016	50
09	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق سنة 2016	50
10	تطورات الصادرات الجزائرية فترة 2005-2016	52
11	نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه	66

مقـــدمـــة

تمهيد:

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية سواء على المستوى المحلي والدولي، حيث تمثل الركيزة الأساسية للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، كما تمثل احد المحركات الرئيسية للنمو والتخطيط المستقبلي حيث عادة ما يتم الاستعانة بهذه المشروعات خاصة بالنسبة للدول النامية قصد مواجهة مختلف الأزمات الطارئة وكذا التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل خاصة في ظل العولمة حيث لم يعد دورها مقتصرا على التطلعات المحلية ولكن أصبح مجال التصدير والدخول في أطر اكبر من المحيط القطري هدفا لهذه المشروعات.

وباعتبار تنويع هيكل الصادرات وزيادة مصادر دخل الدولة من أهم ميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد سارعت العديد من الدول لدعمها وترقيتها قصد مساهمتها في تنويع الصادرات نظرا للأهمية الكبيرة لها كونها قاطرة النمو الاقتصادي.

الجزائر وعلى غرار العديد من الدول النامية و في ظل الأزمة الراهنة و المتمثلة في انخفاض أسعار المحروقات والتي تمثل ما يقارب 98% من صادراتها أولت اهتماما كبيرا بهذه البرامج خاصة في العشريتين الأخيرتين إلى جانب كل ما صاحب ذلك من تعديلات هيكلية وبرامج خوصصة قصد تنويع وترقية الصادرات بصفة عامة والصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة.

أولا:إشكالية البحث:

من منطلق أهمية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الاهتمام الكبير بها من طرف الجزائر منذ عقود سابقة كحل لتنويع هيكل الصادرات والخروج من دائرة التبعية للمحروقات وعلى ضوء كل هذا نطرح الإشكالية التالية :

"ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)؟"

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما واقع تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- ما واقع تطور الصادرات و الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

أ-الفرضية العامة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

ب-الفرضيات الفرعية :

بناءا على الفرضية العامة سالفة الذكر، نطرح مجموعة من الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للتساؤلات المطروحة سابقا.

- ❖ شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة؛
- ❖ تهيمن صادرات المحروقات على الصادرات الإجمالية في الجزائر؛
- ❖ تأثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير على الصادرات خارج المحروقات.

ثالثا: أهمية الدراسة

- ❖ نظرا للتطورات و التغيرات الكبيرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و تأثيرات العولمة فقد أصبح من الضروري دراسة هكذا مواضيع خاصة بالنسبة للدول النامية وعلى رأسها الجزائر التي تعني أزمة اقتصادية تتمثل في محدودية الصادرات وانحصارها في صادرات المحروقات فقط، ما يجعل لموضوعنا أهمية كبيرة كما انه يربط بين عدة متغيرات محورية ويدرس العلاقة التي تربطها ببعضها البعض؛
- ❖ معرفة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كذا المعوقات التي تواجهها؛
- ❖ دراسة واقع التصدير و التصدير خارج المحروقات في الجزائر؛
- ❖ معرفة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

رابعا : أسباب اختيار الموضوع

- ❖ طبيعة التخصص الذي يتعلق بالتجارة الدولية ؛
- ❖ المكانة الكبيرة التي أصبحت تحضا بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات العديد من الدول؛
- ❖ اهتمام الجزائر بهذه المشروعات كبديل يمكن الاعتماد عليه لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ الأزمة الراهنة و المتمثلة في تدهور أسعار المحروقات و التي تمثل 98 % من صادرات الجزائر.

خامسا:أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا البحث للوصول الى جملة من الأهداف

- ❖ إعطاء إطار مفاهيمي شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تبيان مميزاتها وأهميتها؛
- ❖ محاولة إعطاء تعريف للصادرات مع تبيان خصائصها و واهم نظرياتها؛
- ❖ معرفة واقع تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال دراسة إحصائية تحليلية؛
- ❖ إلقاء نظرة حول واقع الصادرات و الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛
- ❖ معرفة مدى نجاعة هذه الإستراتيجية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

سادسا: حدود الدراسة

أ-الحدود الموضوعية

قصد التمكن من الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تندرج الدراسة بتحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر حيث سنركز في دراستنا على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات خار قطاع المحروقات

ب- الحدود الزمنية:

تم تحديد الفترة من 2005 الى 2016 كمجال زمني للدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة

قمنا باختيار هذه المواضيع بالذات كونها تساهم في بناء موضوعنا من ناحية ان كل دراسة سابقة اهتمت بمتغير من متغيرات موضوعنا.

أ-الدراسة الأولى:

جمال خنشور وحمزة العوادي " نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 2014 – مجلة الواحات للبحوث و الدراسات – جامعة غرداية

تناولا الإشكالية التالية: "ما أهم ركائز الإستراتيجية الملائمة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا الجزائرية ؟"

حيث توصلا الى ان صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكوا ضعفا كبيرا وهذا راجع الى غياب إستراتيجية بعيدة المدى، كما ان جميع إجراءات الدولة هي عبارة عن إجراءات ترقيعية فقط.

ب- الدراسة الثانية :

للطالبة زير ريان: "اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي (2005-2014) جامعة محمد خيضر- بسكرة.

تناولت الإشكالية التالية: "كيف يمكن ان تأثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي"

وتناولت في مضمونها تقارير وإحصائيات شاملة حول التصدير والتصدير خارج المحروقات حيث تخرجت بعدة نتائج أبرزها تبعية الجزائر الكبيرة للمحروقات وفشل مختلف المخططات التنمية للخروج من الأزمة.

ج- الدراسة الثالثة :

بن طيرش عطاء بعنوان تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.

تناولت الإشكالية التالية: "هل تتوافق صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري في الأسواق الخارجية ؟"

وتوصلت الى ان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية تجعلها قادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة خاصة الجزائر، كما نوهت للدور الكبير للدولة في تشجيع و تنمية هذه المشروعات.

ثامنا: منهج الدراسة

استعملنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى وهذا النوع من الدراسات وذلك بوصف الظاهرة المدروسة ومختلف متغيراتها بالاعتماد على المراجع المختلفة من كتب، رسائل جامعية، مجلات، دوريات، ملتقيات ورسائل جامعية ...الخ من جهة، ومن جهة أخرى تحليل الإحصائيات والمعطيات لاستنباط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

تاسعا: هيكل الدراسة

لدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية وكذا اختبار صحة الفرضيات من عدمه، ارتأينا ان نتناول الموضوع وفق خطة تتضمن مقدمة و فصلين بالإضافة الى خاتمة

- ✓ تمثل الفصل الأول في الإطار النظري الشامل للدراسة حيث تضمن متغيرين

أ- الإطار ألمفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا مرورا بمفهومها ومعايير تصنيفها، مميزاتها، أهميتها والصعوبات التي تواجهها

ب-الإطار ألمفاهيمي للصادرات وهذا مرورا بمفهومها أنواعها، أهميتها وخصائصها و أهم نظرياتها ...الخ

- ✓ الفصل الثاني: يتمثل في الإطار التطبيقي للدراسة حيث خصصناه كدراسة تحليلية إحصائية لتطورات واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الأول والصادرات و الصادرات خارج

المحروقات في المبحث الثاني اما في المبحث الثالث فتناولنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وذلك من خلال دراسة العلاقة بين تطورها و تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الزمنية المدروسة الى جانب بالاستعانة بنتائج مخرجات البرنامج الإحصائي (EVIEWS9) كما استخلصنا اهم العراقيل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصدير.

عاشرا: صعوبات البحث

تمثلت ابرز الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة الدراسة فيما يلي:

- ❖ قلة المراجع وخاصة الكتب التي تبحث في موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة العلاقة بينها و بين الصادرات الجزائرية؛
- ❖ قلة وانعدام الإحصائيات المتعلقة بالصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات وكذا صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما خلق عدة صعوبات في تحليل المتغيرات المدروسة؛

الفصل الأول:

الإطار النظري ولمفاهيمي للدراسة

تمهيد :

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي والتي تمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم خاصة في ظل العولمة والتطور التكنولوجي الكبير حيث تحظى في الوقت الراهن باهتمام متزايد من قبل السياسيين والاقتصاديين لما تلعبه من دور اجتماعي واقتصادي فعال جعل أهدافها تتعدى الحدود السياسية والاقتصادية لهذه الدول والتي أصبحت تطمح من خلالها هذه المشروعات الى دعم الصادرات كونها السبيل الأمثل للتنمية ومواجهة مختلف الأزمات وكذا الانفتاح على العالم الخارجي، وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة ماهية التصدير.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لاعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل الوسائل التي تدفع الى التطور الاقتصادي لقيت هذه الأخيرة اهتماما بالغا لدى العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط باختلاف معايير تصنيفها وبالتالي فان إعطاء مفهوم موحد حول هذه المؤسسات هو أمر يمتاز بالصعوبة وكذا في غاية الأهمية ، كما يرجع هذا الى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات و كذا الفرق الشاسع في عملية التحديد بين بلد وأخر ومنطقة جغرافية وأخرى أو بين إقليم وأخر.

الفرع الأول: صعوبات تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد بعض القيود والصعوبات التي تتحكم في وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في اختلاف درجات النمو من بلد لأخر الى جانب تنوع الأنشطة الاقتصادية بين إنتاجية وخدمية، فالمؤسسة اللا إنتاجية يمكن ان تشغل عدد كبيرا من العمال ويمكن ان تستخدم رؤوس أموال اكبر من المؤسسة الخدمية وهذا يضع إشكالية تحديد التصنيف المناسب لها كما ان تنوع فروع النشاط الواحد أدى إلى العديد من الفرو قات فعلى سبيل المثال في مجال الصناعات تختلف المؤسسة الصناعية الاستخراجية عن المؤسسة الصناعية التحويلية التي تضم العديد من الفروع وفي نفس المجال دائما فان الصناعات الغذائية تختلف عن صناعات السيارات مثلا.

الفرع الثاني : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ان صعوبة تحديد تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعني ان لا نحاول البحث و الدراسة وعليه تم الاعتماد على مجموعة معايير يمكن الاعتماد عليها في تحديد ماهية هذه المؤسسات وهي المعايير الكمية و المعايير النوعية [1].

أولا: المعايير الكمية

تظم المعايير الكمية مجموعة مؤشرات تقنية واقتصادية وأخرى نقدية حيث تعتبر المعايير الكمية من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- **المجوعة الأولى :** نجد من بين المعايير التقنية الاقتصادية كل من مؤشر عدد العمال، حجم الإنتاج وحجم الطاقة المستعملة.

[1] صفوة عبد السلام عوض الله **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية** ، دار النهضة العربية ، مصر 1993، ص 12

ب- المجوعة الثانية : وتضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منها: رأس المال المستثمر، رقم الأعمال و القيمة المضافة[1]:

- **معيار عدد العمال:** يمتاز هذا المعيار بالسهولة والثبات النسبي كما إن المؤشرات المتعلقة بالعمالة تنشر في غالبية الدول و بصفة مستمرة ، غير انه يجب عدم الاعتماد عليه بشكل كلي ونهائي وهذا يعود الى إشكالية ان بعض الشركات والمؤسسات ذات الكثافة العمالية العالية والتي تعد من ضمن المؤسسات الكبيرة اذا اعتمدنا على هذا المعيار مقارنة بالمؤسسات ذات الكثافة التكنولوجية والرأس مالية الكبيرة وهذا ما يعتبر خطأ، الى جانب عدم التصريح بعدد المؤسسات الحقيقي.
- **معيار رأس المال :** حسب هذا المعيار كلما كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا اعتبرت المؤسسة كبيرة أما إذا كان متوسطا او صغيرا نسبيا عدة المؤسسة متوسطة او صغيرة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

يذكر انه هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا.[2]

ثانيا: المعايير النوعية

تسمى أيضا المعايير النظرية، والتحليلية، وباعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

وبشكل أدق، فهي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات

او خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة متوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها [4]

أ. معيار المسؤولية: من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ونهائية لمالك بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة و له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، يجمع بين عدة وظائف في آن.

---

[1] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واقع وآفاق، في: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، 8،9 افريل جامعة عمر ثليجي الأغواط، الجزائر، 2002، ص 172.

[2] صفوة عبد السلام عوض الله، مرجع سابق ص17.

[3] فضيلة حويو، **إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م، ص52.

[4] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، مرجع سبق ذكره ص338.

ب. معيار الملكية: ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو أموال (حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية.)

ج. معيار السوق: إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير و التي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير، و عموما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيرا وثابتا ويتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة له ما يبرره.

د.معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على استخدام الآلات في الإنتاج فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل انتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماما.

هـ. معيار درجة الاستقلالية المالية: لنسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم المؤسسة، فالمؤسسة المستقلة هي مؤسسة لا تكون نسبة 25% أو أكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى أو مشتركة بين عدة مؤسسات لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فالفروع التي تتكون من اقل من 500 عامل للمؤسسات الكبيرة لا تؤخذ بعين الاعتبار.

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان اختلاف معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتباينها يؤدي حتما الى الاختلاف في تعريفاتها وعليه تطرقنا الى بعض التجارب لبعض الدول والهيئات والتكتلات في تعريف هذه المشروعات :

اولا : تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف وتتباين تعاريف المؤسسات الصغير والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل منظمة او بنك او هيئة مهتمة بهذا القطاع، ودوره الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا حسب التصنيفات المختارة و أهميتها، وفيما يلي أهم التعاريف:

أ-تعريف البنك الاحتياطي الفدرالي :

يضع البنك تعريفا محددا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تقديم المساعدات لها فيعرفها على انها المنشأة المستقلة في الملكية و الإدارة و تستحوذ على نصيب محدود من السوق[1].

[1] رابح خوني ، رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،ط1، الجزائر ، 2008 ص24

ب- تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية :

تعرف هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة معتمدة على جملة من المعايير نذكر من

- ❖ استقلالية الإدارة وان يكون المدير هو المالك للمشروع ،
- ❖ أن يتم توفير رأس المال عن طريق شخص او عدد محدود من الأشخاص ،
- ❖ حجم الأعمال المنفذ او حجم النشاط السنوي يخضع لحدود عليا .

ج- تعريف هيئة المشروعات الكبيرة :

تعرف المشروع الصغير بأنه شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل و تكون غير مسيطرة في مجال عملها وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى .

وفيما يلي بعض التعاريف الأخرى:

هناك تعريف أخر للمشروع الصغير في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على ثلاث مؤشرات مالية:

- ❖ قيمة المبيعات اقل من مائة وخمسين ألف دولار؛
- ❖ قيمة الشركة في السوق اقل من مليون دولار ؛
- ❖ قيمة السهم في السوق المالية اكبر من دولار واحد.

وهذا تعريف اخر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤكد على انها كل الوحدات المستقلة والتي يصل رأس مالها عشرين مليون دولار[1].

ثانيا : تعريف ألمانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتبنى ألمانيا كدولة تابعة للاتحاد الأوروبي عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستند في ذلك الى بعض المعايير الكمية و النوعية ، و فيما يلي أهم التعارف:

أ- المؤسسات الصغيرة هي كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا و يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل؛

ب- المؤسسات الصغيرة هي ذلك المشروع الذي يعمل به اقل من تسعة وأربعين عامل؛

ج- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي، وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطار.

[1] المرجع نفسه ، ص 25 . 26

والجدول الموالي يوضح أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا.

الجدول رقم (1): المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المانيا

القطاعات	حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال
الصناعة	مؤسسات صغيرة	اقل من 50	اقل من 02 مليون مارك ألماني
	مؤسسات متوسطة	50 – 499	من 02 الى 25 مليون م. ألماني
تجارة الجملة	مؤسسات صغيرة	10	اقل من 01 مليون م. ألماني
	مؤسسات متوسط	10 –199	من 01 الى 05 مليون م.مارك
تجارة التجزئة	مؤسسات صغيرة	اقل من 03	05 مليون م.ألماني
	مؤسسات متوسطة	3–99	من05 الى 10 مليون مارك
الخدمات	مؤسسات صغيرة	اقل من 03	اقل من 100الف م. ألماني
	مؤسسات متوسطة	03 – 49	من100الف الى 02 مليون م. ألماني

المرجع نفسه

ثالثا : تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تناول الاتحاد الأوروبي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ابريل 1996 على المعايير التالية : عدد العمال، رقم الإعمال، استقلالية المؤسسة، وقد ميز الاتحاد الأوروبي بين كل من المؤسسة المصغرة و المؤسسات الصغيرة و المؤسسات المتوسطة[1].

فالمؤسسة المتوسطة هي التي: [2]

- ❖ تشغل اقل من 250 شخص.
- ❖ لا يتجاوز رقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون اورو.
- ❖ مجموع الميزانية السنوي لا يتجاوز 27 مليون يورو.

أما المؤسسة الصغيرة هي التي:

- ❖ توظف اقل من 50 شخص.
- ❖ رقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 7 مليون اورو.
- ❖ او إجمالي الميزانية السنوي لا يتجاوز 05 مليون أورو.

[1] المرجع نفسه ، ص 31

[2] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة ،دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، مصر 2013، ص 11،12

أما المؤسسة المصغرة حسب الاتحاد الأوروبي هي التي توظف اقل من 10 أشخاص.

رابعا : تعريف المملكة البريطانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هي الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الآلات المستثمرة فيها عن مليون دولار.

خامسا : تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد التعريفات في مصر حسب الجهة الصادرة عنها التعريف ومن اهمها:

أ- تعريف وزارة التخطيط المصرية: تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها المنشات التي بها اقل من 50 عامل، على ان يأخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم.

ت-تعريف الجهاز المركزي للإحصاء في مصر: يعرف المؤسسات الصغيرة بالاعتماد على المعيار البشري بأنها كل منشاة يكون عدد عمالها اقل من 10 عمال وأحيانا يرجع العدد إلى 20 عاملا .[1]

سادسا: تعريف البنك الدولي

البنك الدولي يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال الذي يعتبر معيارا مبدئيا حيث يعتبر المؤسسات التي تشغل اقل من 10 عمال بأنها مشروعات متناهية الصغر، والتي بها مابين 10 و 50 عاملا تعتبر مؤسسات صغيرة، ومابين 50 - 100 فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.[2]

سابعا: تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اعتمدت هذه الأخيرة على معياري العمالة و رقم المبيعات حيث عرفت هذه المشروعات الصغيرة أنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل الإستراتيجية وقصيرة الأجل التكتيكية كما يتراوح عدد العاملين فيها مابين 10 و50 عاملا[3].

ثامنا: تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وضعت عدة معايير لحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم و هي: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة .....إلخ ، لكن المعيار

[1] رابح خوني ، رقية حساني، مرجع سبق ذكره ص 30

[2] أيت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفاق وقيود مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس،2009،ص273

[3] رابح خوني ، رقية حساني ، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

الأكثر استعمالا هو معيار عدد العمال ، و على هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 4،5،6،7 هذه المؤسسات كما يلي :

- **المادة الرابعة:** يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو/و الخدمات، التي تشغل من 1إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار وان تستوفي معايير الاستقلالية[1].

- **المادة الخامسة:** أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التى تشغل ما بين 50-250 عامل ورقم أعمالها يتراوح بين 200 مليون-02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100- 500 مليون دينار.

- **المادة السادسة:** تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 – 49 عامل، ورقم إعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو لميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون.

- **المادة السابعة:** تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1-9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار[2]

والجدول التالي يوضح تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي لسنة 2001[3]

الجدول رقم (2) : تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي لسنة 2001

المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	50- 250	10- 49	1-9
رقم الأعمال	200 مليون -02 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	100 – 500 مليون	100 مليون	10 مليون

المرجع نفسه

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة في المواد 4 ، 5 ،6 ،7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماده على عدد العمال أي المعيار العددي وعلى راس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود بين المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة ويميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ووضع تعريف لها وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما[4].

[1] المرجع نفسه، ص 35

[2] ايت عيسى ، مررجع سابق ذكره ص ص 274، 275 .

[3] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ص13 .

[4] رابح خوني ، رقية حساني ، مرجع سبق ذكره ص36

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن ذكر أهم ميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

1- سهولة التأسيس والنشأة

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في الإنشاء من الانخفاض في مستلزمات راس المال المطلوب لان شاءها نسبيا، حيث انها تستند في الأساس الى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات في انواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2-الضالة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل

ان صغر حجم رأس المال في هذه المشروعات سهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين في شكله العيني أو النقدي وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى[1].

3-الاستقلالية في الإدارة والطابع الشخصي

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، اذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كما ان قلة العاملين فيها وكذا محلية نشاطها هذا يخلق نوع من الألفة والمحبة و العلاقة الوطيدة سواء مع العمال داخل المؤسسة او مع العملاء.

4-سهولة و بساطة التنظيم

تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال مقارنة مع المؤسسات الصغيرة و المصغرة التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام[2].

5- مركز تدريب ذاتي

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على عنصر التدريب إثناء العمل، بمعنى انها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم

[1] رابح خوني ، رقية حساني ، مرجع سبق ذكره،ص45

[2] بلال خلف السكارنة ، **الريادة و إدارة منظمات الأعمال** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان، الأردن 2008، ص 101.

لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على مزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم للقيام بعمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة.

6- جودة الانتاج

أن التخصص الدقيق والمحدد لهذه المؤسسات يسمح لها بتقديم انتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الانتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب وبشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عمليات التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات

7-توفير الخدمات للصناعات الكبرى

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة، حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن (المناولة) وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية.

8- قلة فترة الاسترداد

وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذى فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية اقصر من غيرها من الشركات نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر، زيادة دورات البيع، قصر دورة الإنتاج[1].

9- محدودية الانتشار الجغرافي

أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية او جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام عادة لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي الى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الامثل والقضاء على البطالة وتوفير المنتجات و الخدمات للأفراد محليا[2].

المطلب الثالث: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى الى تصنيفها الى العديد من الإشكال:

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 28،29

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره،ص45

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجيهها

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال والأنواع و ذاك حسب توجهها، و من بين هذه الأنواع:

أ- **المؤسسات العائلية (المنزلية)** : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها المنزل، حيث تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية.[1]

ب-المؤسسات التقليدية :يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول، من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتجات تقليدية او منتجات نصف مصنعة ، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير و تتميز كذلك باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل ، حيث هناك تشابه كبير بين النوعين كونهما يعتمدان بشكل كبير عن كثافة رأس المال البشري وضعف وقلة التطور ألتكنولوجيي.

ج-المؤسسات المتطورة والشبه متطورة : تتميز بكونها تستخدم فنون وأساليب إنتاج حديثة سواء من ناحية تنظيم العمل ومن ناحية التكنولوجيا المستخدمة او المنتجات التي تم تصنيعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير و المقاييس العالمية.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى الفئات التالية:

ا- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** يرتكز نشاطها في نظام إنتاج السلع على :

- ❖ المنتجات الغذائية.
- ❖ تحويل المنتجات الفلاحية.
- ❖ منتجات الجلود و الأحذية و النسيج.
- ❖ الورق و منتجات الخشب و مشتقاته[2].

ب- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يضم هذا النوع كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختصة في:

- ❖ تحويل المعادن.

---

[1] عزيزة بورزق، دور **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائر 2000-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال التجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،الجزائر،2015 ، ص 17

[2] المرجع نفسه ، ص 18،19

- ❖ الصناعات الكيماوية و البلاستيكية.
- ❖ الصناعات الميكانيكية.
- ❖ صناعة مواد البناء والمحاجر و المناجم.

ج- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة التجهيز على الصناعات السابقة انها تتطلب بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجيتها تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعات ذات كثافة رأس مال أكبر، الأمر الذي لا ينطبق و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل الفروع البسيطة كانتهاج و تركيب بعض المعدات البسيطة و يكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل و أيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

د – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقاولة

تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة، و هو بشكل عام نوع من الترابط الهيكلي و الخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الأحيان كبيرة و مؤسسات أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية و قدرة على التكيف وشروط التعاون.

الفرع الثالث : تصنيف المؤسسات على أساس تنظيم العمل

تترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، حيث نفرق بين نوعين من المؤسسات: مؤسسات مصنعة ومؤسسات غير مصنعة و بالرجوع إلى الجدول التالي الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات:[1]

جدول رقم (3): تصنيف وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل

الانتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلية		نظام المصنع		
الانتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	معمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: بوخطة رقاني، خمقاني نرمان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013، ص12

[1] بوخطة رقاني، **خمقاني نرمان ،تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013،ص12

أ-**المؤسسات الغير مصنعة** : ممثلة في الفئات 1-2-3 أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل.

ب-**المؤسسات المصنعة** : تظم الفئات 6-7-8 أي المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمصانع الكبيرة وتتميز عن الصنف السابق من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة وكذا طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية.

ج-**المؤسسات المقاولة:** يعبر عنها في الجدول بنظام المنزلية والورشات المتفرقة 4-5 وهي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل أحداهما للأخرى مهام معينة تطبق وفق شروط محددة وعادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة و المؤسسة الموكل لها صغيرة .

الفرع الرابع : تصنيف المؤسسات على أساس الشكل القانوني :

قبل البدء في الخطوات العملية لتنفيذ المشروع يجب أن يتعرف صاحب المشروع على الأصناف القانونية و الإجراءات الحكومية للمشروعات بوجه عام و على ما يصلح منها للمشروع الصغير بوجه خاص. و تتخذ الأشكال القانونية للمشروعات صورا تتمثل في:

أ-**المؤسسة الفردية:** وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها شخص واحد فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها واتخاذ إجراءات تكوينها فهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل فهو يحصل على كل الإرباح المحققة نتيجة العمليات ، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل و ممارسة النشاط[1] .

ب-**شركات الأشخاص:** تكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض، أي انها تقام على الاعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الشركاء ، وتعرف بشركات الحصص لان مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من راس المال و بالمقابل الحصول على جزء من الإرباح، و تنقسم بدورها الى شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة[2].

ج-**شركات الأموال:** تقوم شركات الأموال على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما ان الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصته ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من : شركة المساهمة و شركة التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ويمكن ان تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد الأشكالالموضحة أدناه:

---

[1] رابح خوني ، رقية حساني ، مرجع سبق ذكره ص60

[2] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار صفاء للنشر والطباعة ،الطبعة 1، عمان ،الأردن 2001 ص23

الشكل (1): تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني

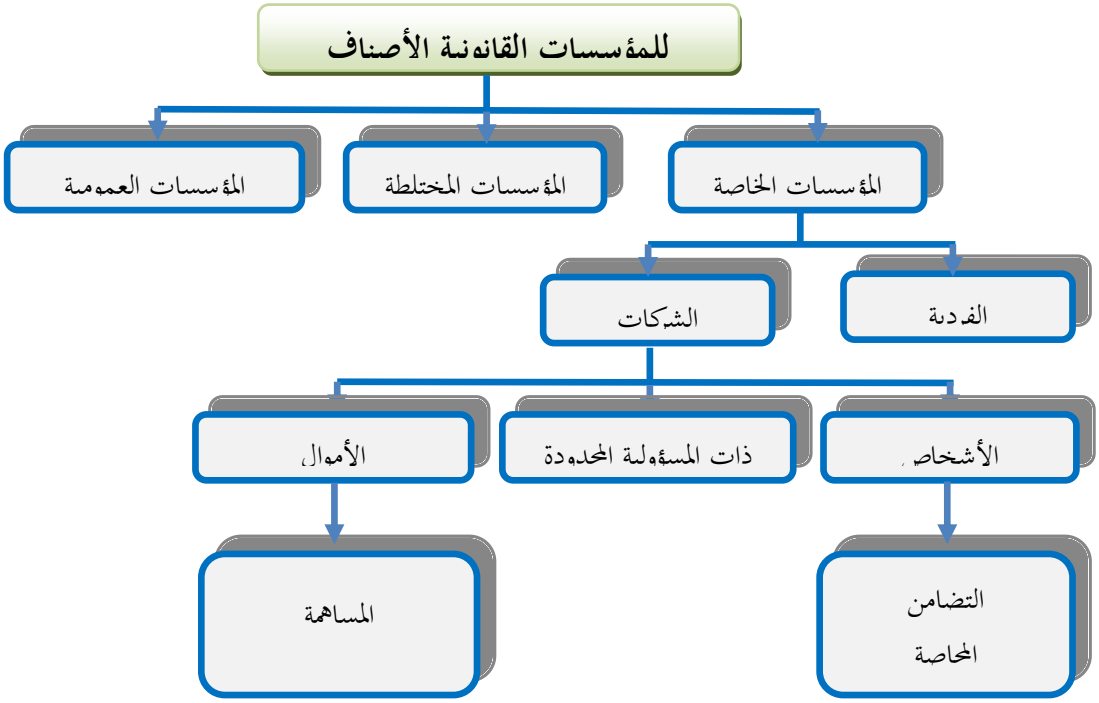

المصدر: سمية قنديرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص64.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل والصعوبات التي تواجهها

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدور الاقتصادي والاجتماعي الفاعل الذي تقوم حيث تساهم في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية و صمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيقها للرفاهية و إشباعها للحاجات وتحقيق تطلعات وطموحات الإفراد، وعليه وبناءا على كل هذا سنقوم في هذا المبحث بتبيان أهمية هذه المؤسسات عوامل نجاحها وكذا الصعوبات والمشاكل التي تواجهها.

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتفق البحوث والدراسات العلمية والتجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فمساهمة هذه المشروعات الى إجمالي العمالة بلغت 17.5 % في الدول المنخفضة الدخل في حين تصل الى 57.2% في الدول ذات الدخل المرتفع ،اما مساهمتها في الناتج الداخلي المحلي الإجمالي تقدر ب 15.5% من إجمالي الناتج المحلي في الدول منخفضة الدخل و 51.4 % في الدول مرتفعة الدخل، وعليه يمكن إبراز هذه الأهمية في ما يلي:

1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إتاحة فرص الشغل الكثيرة خاصة في ظل تنامي مشكلة البطالة و التي تعاني منها معظم دول العام خاصة الدول النامية، ومن ضمن أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في انها مشروعات كثيفة العمالة[1]، وتتميز بصغر رأسمالها مما يجعلها تعتمد على ارتفاع كثافة العمل[2] ، واعتمادها على تقنيات بسيطة في الإنتاج مع الاعتماد على قوة العمل الإنساني مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف راس مالية كبيرة إضافة الى نقص الخبرات الإدارية والتنظيمية لدى مستخدميها خفف عنها تكاليف إضافية ،كما انها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة ، بسبب ان أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة، كما توفر هذه المؤسسات فرص العمل لعديد الفئات ، وبصفة خاصة الإناث وكذا الشباب النازحين من المناطق الريفية.

جدول رقم (4) : نسب اليد العاملة المستغلة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في إجمالي المؤسسات الاقتصادية لبعض الدول

البلدان	نسبة اليد العاملة المستغلة في المؤسسات ص و م من إجمالي نسبة اليد العاملة	نسبة المؤسسات ص و م من إجمالي المؤسسات الاقتصادية
ألمانيا	65.7	99.7
اليابان	73.8	99.5
الولايات المتحدة الأمريكية	53.7	99.7
فرنسا	69	99.9
كندا	66	99.8
انجلترا	67.2	99.9
السويد	56	99.8

المصدر: يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005 ص 23

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات:

إضافة إلى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مخرج لعلاج مشكلة البطالة و الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي لمواجهة الفقر و في ظل العولمة فان هذه المؤسسات لم يعد دورها مقتصرا

[1] جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، المركز الجامعي، غلزان، 2013ص 177

[2] ايت عيسى،مرجع سبق ذكره ص 275

على التطلعات المحلية داخل الدول التي تمارس فيها نشاطها ، حيث تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك لقدرتها على الدخول الى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها واعتمادها على مواد أولية محلية .[1]

3-المساهمة في الناتج الداخلي الخام

الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ، ونلاحظ من الانتشار الواسع و النشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الصناعية والزراعية و الخدمية أنها تساهم بشكل مباشر و بنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول النامية[2].

3-تنويع الهيكل الصناعي

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعزف المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية حاجات الأسواق المحدودة نظرا لاعتمادها على الإنتاج الموسع، وهكذا تقوم هذه المؤسسات بالإنتاج و بكميات صغيرة بدلا من الاستيراد من الخارج .

4-الارتقاء بمستوى الاستثمار و الادخار

وذلك خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات الغير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي ،الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي الغير منتج[3].

5-تقديم منتجات وخدمات جديدة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ، ويمثل عنصر الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ إن كثيرا من من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت و أنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع الى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد و مواكبة التجديد[4].

---

[1] برجي شهرزاد،**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية دولية ،جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2012 ص 50

[2] إسماعيل شعبان، "**ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم**"، " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة "، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ،ص60

[3] مراكشي محمد الامين وآخرون ، **ورقة بحثية دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،ملتقى وطني :حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع ، جامعة علي الونيسي ، البليدة 02، ص 09

[4] بغداد بنين،عبد الحق بوقفة ،دور **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل** : الملتقى الوطني واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، يومي 05،06 ماي ، جامعة بويرة ، الجزائر 2013 ص31

6-تكوين قوة العمل الماهرة

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اكتساب العمال المهارات الإدارية و الإنتاجية والتسويقية و المالية للإدارة أعمال هذه المؤسسات باعتبارها تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفضة نسبيا.

7-دعم المؤسسات الكبيرة

تساهم هذه المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة في تحقيق التكامل و التحالف مع المؤسسات الكبرى من ناحية تزويدها بالعمالة الماهرة التي سبق واكتسبت الخبرة في المشروعات الصغيرة لتنتقل للمؤسسات الكبيرة باعتبارها تقدم اعلي اجر و أفضل مزايا اجتماعية، كما تتجنب المؤسسات الكبرى مصاريف تكوين وتدريب هؤلاء العمال، كما يمكن للمؤسسات الكبيرة الاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالمواد الأولية وبعض المنتجات النصف المصنعة لاستعمالها في المنتج النهائي.[1]

8-إشباع رغبات واحتياجات الأفراد

تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قلب المجتمع فان ذلك يسهل عليه ذلك ، خاصة وإنها عادة ما تلجأ للبيع للمستهلكين و تجار التجزئة مباشرة دون اللجوء إلى وسائط وقنوات توزيع قد تمنع الاحتكاك المباشر بهذه المؤسسات[2].

9-تنمية المناطق الريفية و تحقيق التوازن الجغرافي

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، كما تتمتع بمرونة اكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها لا تحتاج لقدر كبير من خدمات البنية التحتية و بالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية و هذا ما يساعد على توفير فرص للعمل بالنسبة لسكان هذه المناطق و تحسين مستوى معيشتهم و التقليل من الهجرة للمناطق الحضرية[3] .

المطلب الثاني : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن نجاح المؤسسة الصغيرة او المتوسطة مرتبط بالاهتمام والتركيز على عدة عناصر وصفات إذا توفرت يمكن لها التفوق على غيرها و يمكن القول أن فرص نجاح الأعمال بصورة عامة تزداد إذا تم الاهتمام بالخصائص والمفردات التالية:

---

[1] يوسف حميدي ، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة** ،اطروحة مقدمة ضمن متكلبات نيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2008،ص 109

[2] رابح خوني ، رقية حساني ، المرجع السابق ، ص53

[3] العايب ياسين، **دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،مجلة دراسات اقتصادية** ، العدد 1،2014 ص 3

1-المواصفات الشخصية للمدير/مالك المؤسسة

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقف على نجاح وتأثير شخصية المدير الذي غالبا ما يكون المالك في هذه المشروعات كما يجب توفر فيه بعض الصفات أهمها[1]:

- امتلاكه القدرة على حسن التوقع و النظرة المستقبلية بعيدة الأمد؛
- حسن التعامل مع الأزمات والمشاكل والتأقلم معها والقدرة على قيادة مؤسسته في أمان؛
- خلق روح المجموعة الواحدة وحسن المعاملة والاهتمام بالعاملين؛
- الاهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بالمؤسسة لتحقيق أكثر ربح.

2- قوة العلاقة بالقوى المحيطة (زبائن، موردين، مؤسسات منافسة)

باعتبار العلاقة المباشرة الموجودة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سوءا مع مورديها او زبائنها، فهذا يستوجب وجود علاقة متينة وقوية نظرا للمصالح المشتركة بين هذه الأطراف وكذا سعيا منها لتحقيق وضعية جيدة تسمح لها من مواجهة القوى التنافسية.

3-المعرفة الممتازة بالسوق :

يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وكذا سلوكيات مالكها وعامليها و وسياستها النجاح او الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها حيث يرى العديد من الباحثين ان سر نجاح معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكمن في علاقتها الحميمة بزبائنها، حيث ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لها القدرة الكبيرة على تلبية احتياجات زبائنها ضمن جزء محدود من السوق قد لا يكون جذابا للمؤسسات الكبيرة وبذلك فإن المؤسسات الصغيرة لديها مبادرات وقدرات متميزة على إشباع تلك الحاجات من خلال أساليب التسويق الخاصة[2]

4-القدرة على التميز وخلق الإضافة

عادة ما تجلب هذه المؤسسات شيئا جديدا او أصيلا للسوق حتى وان بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين و المنتجات المعروضة، وبذلك تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص و متفرد لطرق التوزيع المعروفة[3] .

5-مواكبة التطور والحداثة

---

[1] هيثم عبد الكريم شعبان ، **مدونة ريادة الأعمال : اسباب فشل ونجاح المنشات الصغيرة** ،جامعة المجمعة ، الكويت ص6

[2] قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر –دراسة حالة** – ولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص تسويق دولي، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان 2013ص47،48

[3] مدخل خالد، **التاهيل كالية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** –حالة الجزائر 2010/2005، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 03، ص47

ان اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنظيم إداري بسيط و مرن وكذا اعتمادها على تكنولوجيا غير معقدة يمكن ان يسهل لها إمكانية الانسياب مع التغيرات والتطورات المحيطة على مستوى التكنولوجيا بشكل مرن حيث يمكن لها تطوير منتجاتها و إضافة تعديلات عليها دون إجراءات إدارية او تغييرات تكنولوجية قد تتسبب في تكاليف ضخمة مقارنة بما هي عليه المؤسسات الكبيرة[1] .

6-الحصول على الكفاءات المهنية و المحافظة عليها

إن المؤسسات قد لا يوجد لديها الوقت الكافي و عمليات الاختيار المعقدة و المطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب و التحفيز لهؤلاء العاملين و توظيفهم و الحصول على أفضل ما لديهم من قدرات ،حيث إن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسات[2].

7-تحديد أهداف المشروع

ان عدم تحديد أولويات وأهداف صريحة يسعى مدير المؤسسة او مالكها الى تحقيقها منذ الانطلاق قد يرهن نجاح هذا المشروع و أن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة و واضحة على العديد من الأسئلة أهمها لأي غرض أنشأت هذه المؤسسة ؟او ما هي أهداف هذا المشروع ؟ فاذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح ،وأن العاملين لم تناقش معهم ولم يستوعبوها بما فيه الكفاية، فإن المؤسسة ستكون معاقة في طريق نموها و ازدهارها [3].

المطلب الثالث : المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من جهود الحكومات لتحسين ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها الا أنها تبقى تعاني من بعض المعوقات و التي قد تتغير من منطقة لأخرى و من قطاع لأخر، ولكن هناك بعض المشاكل و التي تعتبر مشاكل موحدة او متعارف عليها تواجه هذه المشروعات في كافة إنحاء العالم.

حيث يمكن تصنيفها الى مشاكل ومعوقات مرتبطة بالبيئة الخارجية ومعوقات مرتبطة بالبيئة الداخلية.

---

[1] عبد الرحمان بن عنتر، نذير عليان، **عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة : الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** 17-18افريل 2006 جامعة امحمد بوقرة -بومرداس ،ص670

[2] قارة ابتسام ،مرجع سبق ذكره ص 49

[3] **دليل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، البنك المركزي الأردني** ، اليوم العربي للاشتمال المالي 28 افريل 2017 ص 14

أولا : مشاكل وصعوبات البيئة الخارجية

وهي العوامل التي لا يمكن للمنشأة الصغيرة التحكم فيها وهذه العوامل تساهم بشكل مباشر في نجاح أو فشل النشاط والاستثمار الاقتصادي. هذه العوامل يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص ومن الضروري إلمام مالك المشروع بها.

1-مشاكل السياسات و التوجهات الاقتصادية للبلدان

نظرا للاهتمام الكبير لحكومات الدول النامية بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة و بالقطاع العام عموما كخيار استراتيجي للتنمية فقد أهملت هذه السياسات أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص ككل، حيث لم تقدم هذه الحكومات في معظم البلدان النامية اي برامج منظمة وطويلة الأجل لتوجيه وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مساعدتها فنيا و ماليا و من بين أهم المشكلات المتعلقة بالتوجهات الاقتصادية عدم وضع تشريعات تتلاءم و أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

2- الركود الاقتصادي ومحدودية القدرة على تحمل الخسائر

من أخطر العوامل التي تهدد كيان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤذنة بفشلها ظهور ملامح الركود الاقتصادي والذي يترتب عليه انخفاض الطلب على المنتجات بشكل عام ومحدودية القوى الشرائية للأفراد ،وبالتالي يحدث فائض في الطاقة الإنتاجية مما يتسبب بخسائر ضخمة لا يمكن للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تحملها ويؤدي إلى فشلها[2]

3-المشكلات التمويلية

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رأس المال اللازم لتمويل نشاطها الإنتاجي وشراء الأصول الثابتة، ولا شك أن عدم توافر التمويل الكافي لتلبية هذه الاحتياجات يشكل عائقا أمام انطلاقها وتطورها وخروجها من دائرة النشاط الإنتاجي التقليدي إلى ارتياد الأنشطة الصناعية غير التقليدية[3].

4-مشكلة الضريبة

نظرا لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي فإن العبء الضريبي لها يكون أكبر وذلك لأن فوائد القروض الملزمة ستخفض من العبء الضريبي المفروض على المنشأة . كما

---

[1] ماهر حسن المحروق و أيهاب مقابله، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها** ، منشورات مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة ، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان، الأردن، 2006، ص 5

[2] فريد راغب النجار ، **إدارة المشروعات و الأعمال صغيرة الحجم** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر، 1999، ص 8

[3] احمد حسين المشهراوي ،وسام أكرم الرملاوي،**اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة** ،مجلة جامعة الأقصى –سلسلة العلوم الإنسانية–العدد02، ص 143 ،144.

أن عدم انتظام الحسابات الخاصة بهذه المنشآت يعطي فرصة للمؤسسات الضريبية في استخدام التقدير الجزافي الذي قد يكون فيه إجحاف في حق هذه المشروعات[1].

5-مشاكل البنية التحتية

باعتبار ان اغلب هذه المؤسسات يكون موقعها في المناطق النائية و على أطراف المدن ، فهذا يعرضها لعديد الصعوبات المتمثلة في نقل الخامات و تصريف المنتجات وإيصالها للأسواق بتكلفة مناسبة باعتبار عدم قدرتها على شراء وسائل النقل إضافة لمشاكل العقار وتهيئة المحيط من مياه صالحة الى قنوات صرف و إمدادات الكهرباء و الطرق المعبدة، ما يحتم على هذه المؤسسات تحمل تلك الأعباء المالية بنفسها ما يؤدي الى تعسرها ماليا واللجوء للاستدانة .

6- مشاكل العقار الصناعي

غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة، بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته، ففي البلدان النامية لا تتولى الحكومات إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسية لإقامة المؤسسات المعنية ، ومن ثم العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم حيث يقع على عاتق المستثمر نفسه مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى كطول مدة منح الأرضي (العقار المخصص للاستثمار)[2] .

و الرفض الغير مبرر وارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها .

جدول (5) : فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي في الجزائر

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية لعينة شاملة	أراضي صناعية لمؤسسة صغيرة
المؤسسات الباحثة عن العقار	19.6	37.7	42.1
مدة الانتظار للحصول للعقار	3.6 سنة	4.9 سنة	4.7 سنة

المصدر : البنك العالمي ، تقرير الاستثمار 2004

7-مشاكل المواد الخام أو المواد الأولية المحلية والمستوردة :

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال من العديد من المشكلات والعقبات كندرة أو ارتفاع أسعار المواد الخام الأولية هذا خاصة عندما لا يسمح لهذه المؤسسات بالاستيراد المباشر والاعتماد بدلا من ذلك على التجار والوسطاء المحليين مما يجعلها تحت رحمتهم، سواء كانت هذه الندرة

[1] ماهر حسن المحروق و أيهاب مقابله، مرجع سبق ذكره ،ص 5.

[2] عمار جمعي، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، منشورة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011 ص57.

حقيقة أو مفتعلة. وقد يدفع ارتفاع تكاليف المواد الخام وارتفاع مستويات التضخم بالمؤسسات إلى استعمال مواد خام أقل جودة مما يؤثر بدوره على جودة السلع والخدمات ، وينعكس سلبا على أداء القطاع أو النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة ككل.

8-المنافسة

تتفاقم المنافسة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في المنافسة فيما بينها وكذا المنافسة مع المؤسسات الكبيرة ومع المنتجات الأجنبية المماثلة و من بين أسباب هذه المنافسة :

- ❖ حرية الدخول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى الزيادة الهائلة في عددها.
- ❖ مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة والمنتجات الوطنية ويرجع ذلك إلى حرية الاستيراد وعدم وجود حماية للمنتجات الوطنية الأقل جودة.

وفي ظل اشتداد المنافسة مع ضعف كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استخدام الأساليب والوسائل لمقاومة هذه المنافسة فالنتيجة هي الفشل الأكيد.

9-مشكلة نقص المعلومات

افتقاد قاعدة معلومات تشتمل على بيانات عن السوق وما يشمله من مؤسسات اقتصادية من حيث النشاط والحجم والقدرات ،كما أنها تفتقد إلى معلومات عن سوق الموارد ومستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى المعلومات اللازمة عن الأنظمة والقرارات والتشريعات وافتقاد وجود خرائط لتوزيع المشروعات في الدولة. وفي حال توفر قاعدة معلومات فإنها تعاني من التقادم[1].

10-المشكلات التسويقية :

من أهم المشاكل التي تواجهها المنشآت الصغيرة ما يتعلق بالتسويق وأنها تفتقد الخبرات التسويقية المتخصصة اللازمة للتعامل معها، وتتمثل هذه المشكلات في الآتي[2]:

- ❖ انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة.
- ❖ ظهور منتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل.
- ❖ استغلال التجار الوسطاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصولهم على هوامش توزيع عالية.
- ❖ عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد المعلومات عن الأسواق.
- ❖ عدم توفر معلومات كافية عن السوق والمستهلك.

[1] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عويناں، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة**- مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-،الملتقى، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ص 9

[2] المرجع نفسه ص 9

ثانيا : مشاكل البيئة الداخلية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل كثيرة نابعة من داخل المؤسسة في حد ذاتها ونذكر فيما يلي البعض منها:

1- ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية :

يعاني معظم أصحاب هذه المؤسسات من محدودية قدراتهم الإدارية والتنظيمية وعدم توافر المهارات البشرية و الخبرات المطلوبة ونقص التدريب، وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وضعف إمكانية التسويق المحلي والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق و تفضيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات، مما يرهن استمرار ونجاح هذه المشروعات[1].

2- مشكلة انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:[2]

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجميد شامل، حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظام دوري للصيانة والإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية، ويؤدي استمرار تشغيل معدات قديمة مستهلكة إلى ارتفاع التكاليف وعدم الإنتاج وانخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار وعمل الإصلاحات المطلوبة وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد في إنتاجها على معدات حديثة متقدمة تخضع لنظام كامل للصيانة والتشغيل، أضف إلى ذلك أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة يترددون في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة بها.

3-مشاكل سوء الإدارة

تبدو ظاهرة سوء الإدارة في إهمال التخطيط ، فالتخطيط هو أساس النجاح ، فهو يبدأ منذ أن كان المشروع فكرة حتى يتم تنفيذه وتخطيط الطاقة الإنتاجية المطلوبة والمواد اللازمة للمشروع (عمالة- أموال- معدات....)، ووضع التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية والتخطيط للتشغيل . ويستلزم كذلك

---

[1] عمر شريف، زكية بن مرزوق، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة**، الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، ص5

[2] بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة المشروعات المحلية (سطيف)**،الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ايام 25-28 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف ص ص 17 ، 18

وضع هيكل تنظيمي متوازن يتلاءم وظروف العمل ، وبعدها يأتي دور التوجيه والتحفيز في التعرف على المهام المطلوبة وكيفية القيام بها، وفي الأخير يأتي دور الرقابة والمتابعة[1].

4-النمو غير المسيطر عليه

كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة تسعى إلى تحقيق مستويات عالية من النمو ولكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطرا عليه، لأن التوسع يتطلب رؤوس أموال جديدة تأتي من الأرباح المحتجزة أو من الأموال الخاصة لصاحب المؤسسة ولا يحبذ هنا أموال الاقتراض وحتى يكون التوسع مجديا يجب أن يصاحب بتغيرات جوهرية في أسلوب العمل، حجم المخزون، إجراءات الرقابة المالية والعمالة ، كذلك يتطلب تغيرات في الخبرة الإدارية، حيث أن زيادة حجم العمل وتعقيداته يتطلب إدارة ذات كفاءة عالية لحل المشكلات المواكبة لهذه التغيرات.

5- مشاكل الخلافات بين الشركاء

في أحيان كثيرة تكون المؤسسة ضحية للنزاعات الشخصية لأصحابها وعدم التفاهم على الكثير من الأمور والاختلاف حول الكثير من القضايا التي تؤثر سلبا من قريب أو بعيد على المؤسسة ، خاصة إذا أحاط صاحب المؤسسة ذاته بالنزعة المركزية التي قد تؤدي به إلى الانشغال بنفسه أكثر من العمل، عندها تبدأ مشاكل نقص السيولة وتأخير السداد وحقوق الموردين وتأخير التسليم وغيرها من المشاكل[2].

6-قصور مصادر التمويل الداخلي

يشكل التمويل أهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنمية هذه المؤسسات ، ويكمن جوهر المشكلة ، في كون التمويل يتم عند تأسيس المؤسسة عن طريق المستثمرين أنفسهم من دخولهم الذاتية وقد يستكمل في غالب الأحيان عن طريق الأقارب والأصدقاء ، فمثلا تمول نسبة 59-98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإفريقية من الأموال الشخصية و بنسبة 80% في الإتحاد الأوروبي. والحقيقة أن هذا النوع من التمويل غالبا ما يكون غير كاف ، وستظل مشكلة التمويل قائمة طالما أن المصادر الرسمية الممثلة في البنوك تعزف عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم القروض المطلوبة[3].

---

[1] بن موفق هجيرة، مكي زهيرة ،**التقنيات البنكية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة ،2015 ، ص 24

[2] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان ، مرجع سابق ص 05

[3] ريحان الشريف، بومود إيمان، **مداخلة بعنوان :بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، جامعة باجي مختار –عنابة ص06

7-عدم رغبة صاحب العمل في تفويض جزء من سلطته لمرؤوسيه

في معظم الأحيان نجد أن صاحب العمل يتولى إدارة المؤسسة بمفرده ليحقق بعض مزايا الجمع بين الملكية والإدارة ، من بينها الحرص الأكيد لصاحب المؤسسة على نجاحها وازدهارها ، غير أن الجمع بين ملكية المؤسسة وإدارتها في وقت واحد قد لا يتناسب مع المراحل المختلفة من عمر المؤسسة الصغيرة) التكوين، الانطلاق، التوسع.

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول التصدير

يعتبر موضوع التصدير من أهم المواضيع على المستوى الكلي والذي توليه الدول خاصة النامية منها أهمية بالغة، لما يلعبه من دور كبير في النمو الاقتصادي وكذا مواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي، خاصة والتغيرات والتطورات الكبيرة التي شهدها ويشهدها العالم حيث سعت البلدان بشتى السياسات والآليات من اجل الرفع في قيمة وكمية الصادرات وترقيتها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى معرفة التصدير وأنواعه، أهمية التصدير وأهدافه وكذا أهم نظرياته.

المطلب الأول : مفهوم التصدير وأنواعه

برز الاهتمام البالغ بالتصدير خاصة في الفكر الاقتصادي الحديث كأحد مكونات الدخل الوطني، كما أشار العديد من رواد الفكر الاقتصادي الحديث إلى استحالة قيام التجارة الخارجية من دون تنمية الصادرات كأحد البدائل الهامة خاصة للدول النامية التي تعاني عدة أزمات.

الفرع الأول: تعريف التصدير

يعتبر التصدير شكلا من إشكال دخول الأسواق العالمية وعليه تناول موضوعه بشكل كبير من طرف المفكرين و الاقتصاديين وعليه يمكن اخذ التعريفات التالية:

- التصدير هو عملية بيع سلع و خدمات لدولة أخرى[1].
- هو عملية اخراج السلع و الخدمات خارج حدود السياسية الدولة، وإخراجها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية عادة ما تكون بالعملة الصعبة[2].
- كما يعتبر التصدير هو قدرة الدولة وشركاتها الذين يتمثلون في أعوانها الاقتصاديين على تحقيق تدفقات سلعية و خدماتية و ومعلوماتية ومالية وثقافية و سياحية وبشرية الى الدول و الأسواق العالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف معينة[3].

[1] Paulet (Jean-Pierre), **Dictionnaire d'économie, Eyrolles**, Paris, 1992, p 91.

[2] بخيث حسان ،**تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية الواقع و المتطلبات** ،2000-2008 ص 80 ،81.

[3] فريد النجار،**التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية،2008، ص 15

وكتعريف شامل لكل ما سبق ذكره يمكن القول ان التصدير يمثل:

تلك العمليات التي تتعلق بالسلع و الخدمات و التي يؤديها بصفة نهائية المقيمين و الغير مقيمين في البلد ، و بصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي الى زيادة في دخل البلاد و لذى تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة اي التي تضيف قوة جديدة الى تيار الإنفاق الكلي.

الفرع الثاني:أنواع التصدير

يمكن للمؤسسة القيام بعملية التصدير إما بشكل مباشرة او غير مباشرة او بشكل مشترك :

أ- التصدير المباشر :

هو دخول المؤسسة بصورة مباشرة في عملية التصدير مع تحملها تكلفة الاستثمار والمخاطرة مفترضة العوائد المحققة من وراء دخولها المباشر يغطي كلف الاستثمار فضلا عن رغبتها في تجنب منح جزئ من حصتها للوسطاء، حيث تتم كما يلي:[1]

- ❖ إنشاء إدارة متخصصة للتصدير حيث يكون مسؤول عنها مدير المبيعات الخارجية ومجموعة مساعدين له يهدفون للبحث عن الأسواق الخارجية من خلال تفاعلهم مع إدارة التسويق في المؤسسة.
- ❖ وجود فرع لإدارة المبيعات في الأسواق الخارجية وذالك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها على ارض الأسواق الدولية و للتعرف عن كثب على طبيعة هذه الأسواق وحاجات ورغبات الزبائن فيها.
- ❖ تعيين مديرين وممثلين في الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية.

ب-التصدير غير المباشر

يتم التصدير الغير المباشر من خلال ان يقوم الوسطاء سواء وكلاء البيع او وكلاء التصدير بشراء منتج مباشرة من المصنع ومن ثم إعادة بيعها الى دولة أجنبية تحت اسم وكيل البائع او و كيل التصدير ، وعليه فأن المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية . بمعنى أخر تعهيد نشاطها التصديري ، و الذي يمكن ان يأخذ الإشكال التالية[2]:

---

[1] ثامر البكري ،**التسويق- اسس و مفاهيم معاصرة**،-،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان ،الاردن،الطبعة العربية ،2006،ص280

[2] محمود جاسم محمد الصميدعي، **استراتيجيات التسويق -مدخل كمي وتحليلي**- دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط 2،عمان 2007، ص 290

- ❖ التصدير من خلال الاعتماد على وكلاء: حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.
- ❖ المنظمات التعاونية: حيث تقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن أسواق خارجية لمنتجاتها و تكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة .[1]

وهذه الطريقة في دخول للأسواق الخارجية تحقق ميزتين أساسيتين هما :

- ❖ تقلص التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة الى إيجاد وتطوير قسم التصدير وإيجاد قوة بيعيه للعمل فيه، و تحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك .
- ❖ تقليل هذه المخاطرة لأدنى حد ممكن لكون هؤلاء الوسطاء الذين ينوبون عن الشركة في التصدير لهم المعرفة و الخبرة الكافية في التعامل في الأسواق الخارجية و لذالك فالأخطاء المحتملة بالعمل ستكون قليلة جدا.

ج- التصدير المشترك او المنظم

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية.

المطلب الثاني: أهمية التصدير وأهدافه

باعتبار التصدير كأسلوب من أساليب مواجهة التحديات الدولية و كذا تحسين الأداء الاقتصادي للدولة، يلعب التصدير أيضا الدور الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة الأزمات التي تعترض طريق الدول خاصة النامية منها ؛ ويمكن إبراز أهمية التصدير في ما يلي :

الفرع الأول :أهمية التصدير :

للتصدير أهمية كبيرة تتمثل في ما يلي[2] :

- ❖ ان نجاح العملية التصديرية و استمرارها يساهم في رفع مستوى التشغيل مما يساهم في التقليل من البطالة التي أصبحت هاجس الكثير من الدول.
- ❖ يزيد التصدير من تنويع مصادر الدخل الوطني و يدعم الميزان لتجاري، و يجلب العملات الأجنبية.
- ❖ يعتبر التصدير المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات لتصريف فوائض إنتاجها و مخزونها.

---

[1] نظام موسى سويدان ، **التسويق المعاصر -بمفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004 و 2007** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الاولى ،2010 ص 310.

[2] وصاف سعيدي ، **نحو إستراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير** ، ورقة عمل مقدمة في الملتقي الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسات التسويقية ، المركز الجامعي بشار 20-21 افريل 2004

- ❖ باعتبار المشروعات الوطنية تعتمد على الخامات و المواد و المعدات المستوردة فان تعويض مصاريفها و تمويلها لا يتم سوى بالتصدير.
- ❖ مواجهة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاستحواذ على اكبر نصيب من حجم التجارة الدولية .
- ❖ -ان الانتاج من اجل التصدير يعطي الأهمية الكبيرة لعنصر الجودة في الأداء و هذا ما يعود بالفائدة سواء على المؤسسة او على دولة التصدير.
- ❖ مواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق المحلية و الأجنبية و المنافسة بين الدول المتقدمة و سعي الشركات المتزايدة لفتح المزيد من الأسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية.
- ❖ يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني : أهداف التصدير :

تتمثل في ما يلي :[2]

1-الأهداف لمرتبطة بالإستراتيجية التجارية

- ❖ التكيف مع المنافسة وتجاوز السوق الوطنية المشبعة؛
- ❖ التواجد في السوق الدولية.

2-الأهداف المرتبطة بالجانب المالي

- ❖ الزيادة في رقم الأعمال.
- ❖ رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية، مع رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.

3-الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج

- ❖ تحسين قدرات الإنتاج المؤسسة، مع خفض الكلفة الإنتاجية؛
- ❖ استغلال الامتيازات المتوفرة؛
- ❖ الرفع من جهود البحث والتطوير.

المطلب الثالث : أهم نظريات التصدير

ساهمت في تطوير عملية التصدير مجموعة نظريات أهمها:

[1] سامي سلال نعمان،**الشركات دولية النشاط و أثرها على المنافسة و العمالة والتصدير في الدول النامية** ،ط1، ،2008،ص 287

[2] ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر،1998،ص43

الفرع الأول: سياسة التصدير عند التجاريين

أكد التجاريون أن الوسيلة الفعالة لتحقيق اكبر قدر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية ، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، كما طالبوا كذالك بتدخل الدولة من اجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى. حيث رأى التجاريون ان تحقيقي اكبر قدر من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري ، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش و تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، و اعتبر التجاريون ان التجارة الخارجية أداة فعالة لزيادة الثروة، وقد تمثلت سياسة التصدير لديهم في تشجيع الصادرات خاصة من السلع الصناعية بكافة الوسائل، والعمل بشكل مستمر على توسيع وإيجاد و اكتساب الأسواق الخارجية الجديدة بالإضافة الى تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية و إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير وتشجيع عمليات التصدير ودعمها، و منه يمكن القول ان التجاريين وجدوا في التجارة الخارجية الأداة الفعالة لزيادة الثروة.[1]

الفرع الثاني: الصادرات عند الكلاسيك

حسب نظرية حرية التبادل تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة و التصدير بصفة خاصة عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية حيث ان أنصار هذه النظرية يعارضون تماما أراء النظرية التجارية ، فأحد رواد الفكر الكلاسيكي وهو ادام سميث فان تقسيم العمل يجبر الدولة على ان تتخصص في انتاج السلع التي تملك فيها ميزة تنافسية ثم تقوم بتوزيع الفائض اي تقوم بتبادل الفائض لديها بين الدول الأخرى، وقد ثار التساؤول عما سيكون عليه الحال اذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة في إنتاج اي سلعة اذا ما تم مقارنتها بالدول الأخرى ، هل تأخذ مثل هذه الدول بسياسة الاكتفاء الذاتي و تحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى؟ ام انه يجب عليها الدخول في صراع الحياة الاقتصادية الدولية؟

والواقع ان أدم سميث لم يجب على هذا التساؤل بل أجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية و تتلخص على انه اذا سادت حرية التجارة فان كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا اي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وذهب تحليل ريكاردو الى ابعد من ذلك بحيث أوضح ان ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فأن كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة اكبر

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 2002/1 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص6.

أو ذات مساوئ أقل، اما بالنسبة للنظرية الثانية نظرية التعادل فتنص على ان التجارة الدولية تؤدي الى تعادل العوائد النسبية و المطلقة لعناصر الانتاج المتجانسة بين دول العالم بمعنى ان حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي[1].

وحسب هذه النظرية فان للصادرات دور فعال و هام في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد و تحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار بحيث يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية الى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في إنتاج السلع التصديرية ، وحسب هذه النظرية فان التجارة الخارجية وخاصة الصادرات لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد او تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

الفرع الثالث: الصادرات في الفكر الحديث

ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مختلفة لمن سبقهم من الاقتصاديين حول دور الصادرات منهم Marx، singer،nurkse ، Myrdal حيث أشار marx الى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب للثروات الدول الضعيفة، اما myrda فانه يرى ان التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى بأن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، اما nurkse فانه يرى ان التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا اكثر كفاءة ، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا و استراليا وجنوب افر يقيا و الأرجنتين ، كما اكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير غير مواتية، كما بين تشاؤمه إزاء ما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، و ذلك نتيجة لما تواجهه صادراتها من عقبات عديدة في أسواق الدول المتقدمة ، وهذا ما يجعل اللجوء الى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[2].

[1] عادل احمد حشيش، **ومجدي محمود شهاب**، الاقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية، 1999، ص ص124 -125

[2] وصاف سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص08

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل النظري ومن خلال دراستنا لمتغيرين محوريين– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتصدير – تظهر لنا أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل فعال و مهم من بدائل التنمية الاقتصادية، ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الدولي اين استخدمت كوسيلة من وسائل دعم ترقية الصادرات، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني جملة مشاكل من ضمنها محدودية بدائل التنمية والاستثمارات وفي ظل التطورات و التغيرات الدولية واتساع الأسواق و انتعاش المبادلات.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

إن الاهتمام الكبير من طرف غالبية الدول خاصة النامية بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعكس أهمية هذه الأخيرة في استغلالها كحل لعلاج عديد الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا الدفع بوتيرة التنمية ، كما أصبحت تشكل بديلا هاما من بدائل التصدير، الجزائر وعلى غرار هذه الدول بذلت مشوار هاما في هذا السياق خاصة و ظهور أزمة انخفاض أسعار النفط التي تمثل نسبة شبه كلية من صادراتها .

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل لثلاثة مباحث

المبحث الأول: دراسة إحصائية تحليلية لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في المبحث الثاني: دراسة إحصائية تحليلية الصادرات الجزائرية.

في المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

باعتبار التغيرات و التطورات الكبيرة و التي حدثت في الجزائر نتيجة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني فان كل هذا اثر بشكل محسوس على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة زيادة على ذلك التغيرات التي حدثت سنة 2000 حيث شهد عددها تطورا بالغ الأهمية، و يعود كل هذا إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة و كذا تطور حس المقاولة لدى الشباب خصوصا خريجي الجامعات.

المطلب الأول: تطور إجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اختلالا في التوزيع من الناحية القانونية حيث تميل الكفلة للم ص و م الخاصة من حيث التعداد تليها مؤسسات الصناعات التقليدية ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

الفرع الأول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2005-2011

يوضح الجدول الموالي تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني

الجدول رقم (6): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية 2005-2011

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤسسات الخاصة	245842	269806	293946	392013	455398	482892	511856
المؤسسات العامة	874	739	666	626	591	557	572
مؤسسات صناعات التقليدية	96 072	106 222	116 347	126 887	131505	135623	146881
المجموع	342 788	376 767	410 959	519 526	587494	619072	659309

source : bulletin d'information statistique de la PME de minisérie de l'industrie et des mines 2005-2011

يغلب الطابع الخاص على غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي عدد المؤسسات الكلي و الذي شهد تطورا كبيرا خاصة منذ تسعينات القرن الماضي حيث تم تخصيص وزارة للصناعات الصغيرة و المتوسطة في 1994 الى جانب إعطائها حيزا في السياسات الاقتصادية بتخصيص عدد من الهيئات الداعمة لهذه المشروعات ، كما شهدت هذه المرحلة تطورات كبيرة أهمها القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2001.

لشكل رقم (2) : لتطورات إعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فترة (2005-2011)

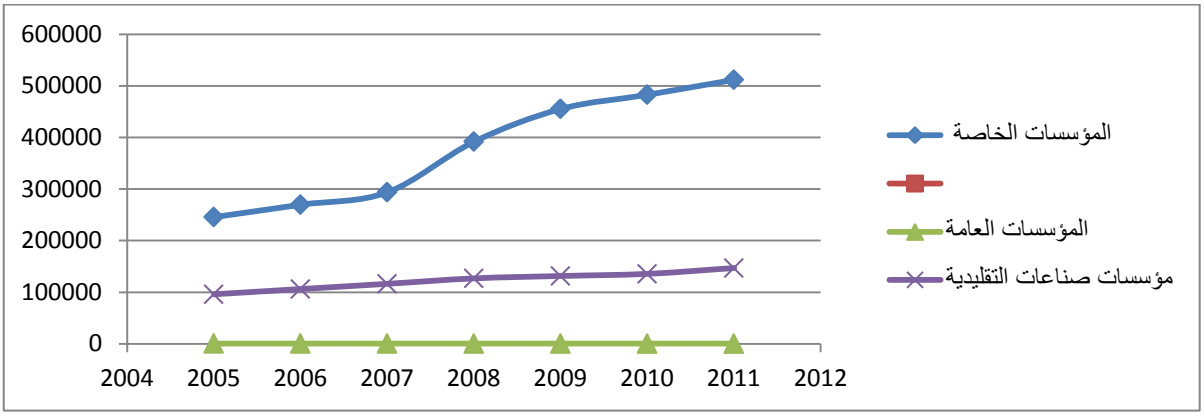

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول.

و من خلال الجدول والمنحنى البياني يلاحظ تطورا واضحا في تعداد المؤسسات ص و م خلال الفترة (2005-2011) فهي تتكون في مجملها من مؤسسات خاصة وعمومية و مؤسسات الصناعات التقليدية ، حيث تمثل المؤسسات الخاصة أكثر من 76،% من إجمالي عدد المؤسسات الكلي ، كما ان عددها في تزايد مستمر حيث وصل 511856 نهاية 2011 ، كما تقدر نسبة مؤسسات الصناعات التقليدية ب 22.28 % و التي تأتي في المرتبة الثانية ، و كمجموع تشكل كل من المؤسسات الخاصة و الصناعات التقليدية أكثر من 99 % من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في حين تشكل المؤسسات العمومية نسبة ضئيلة .

وهي تشهد تراجعا سنويا بسبب إعادة تنظيم القطاع العام ؛ و من بين أهم الأسباب و العوامل التي أدت الى تطور و أزيادة عدد المؤسسات ص و م الخاصة في هذه الفترة بالذات الدعم الكبير المقدم من قبل السلطات العمومية لتشجيع القطاع الخاص و كذا المبادرات الحرة الفردية والتي من ضمنها إنشاء الوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2005 .

الى جانب برامج الخوصصة التي انتهجتها الدولة استجابة لشروط صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة الى وجود صعوبة في تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل دقيق وذلك لوجود قطاع رسمي و أخر موازي .

الفرع الثاني : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة 2012-2016

من خلال الجدول و المنحنى البياني أسفله نلاحظ انتعاش و زيادة كبيرة في تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة بعد سنة و نقصد بذاك المؤسسات الخاصة متمثلة في زيادة قدرها 247637 مؤسسة و هو ما نسبته 31 % خلال فترة (2012- 2016) اما القطاع العمومي فازداد تراجعا بنسبة 22% .

أما مؤسسات الصناعات الحرفية فشهدت رواجا محسوسا هي الأخرى رغم عزوف الشباب عن هذه النشاطات في السنوات الأخيرة حيث تمثلت هذه الزيادة في 79175 مؤسسة بنسبة 33% خلال نفس الفترة المذكورة .

الجدول رقم (7) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية فترة 2012-2016

	2012	2013	2014	2015	2016
مؤسسات خاصة	532702	578586	633891	690113	780339
مؤسسات عامة	561	547	544	532	438
مؤسسات الصناعات التقليدية	154123	168801	186303	206166	233298
المجموع	687386	747934	820738	896811	1014075

source : bulletin d'information statistique de la PME de ministère de l'industrie et des mines 2012-2016

ومن بين أهم أسباب زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و كذا مؤسسات الصناعات التقليدية نذكر :

- ✓ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و الاتجاه نحو الخوصصة .
- ✓ ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات و الاتصال ما شجع على ظهور مؤسسات مصغرة ذات طابع خدماتي.
- ✓ نجاعة آليات الدعم المانحة للقروض.

الشكل رقم (03): تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية فترة (2012-2016)

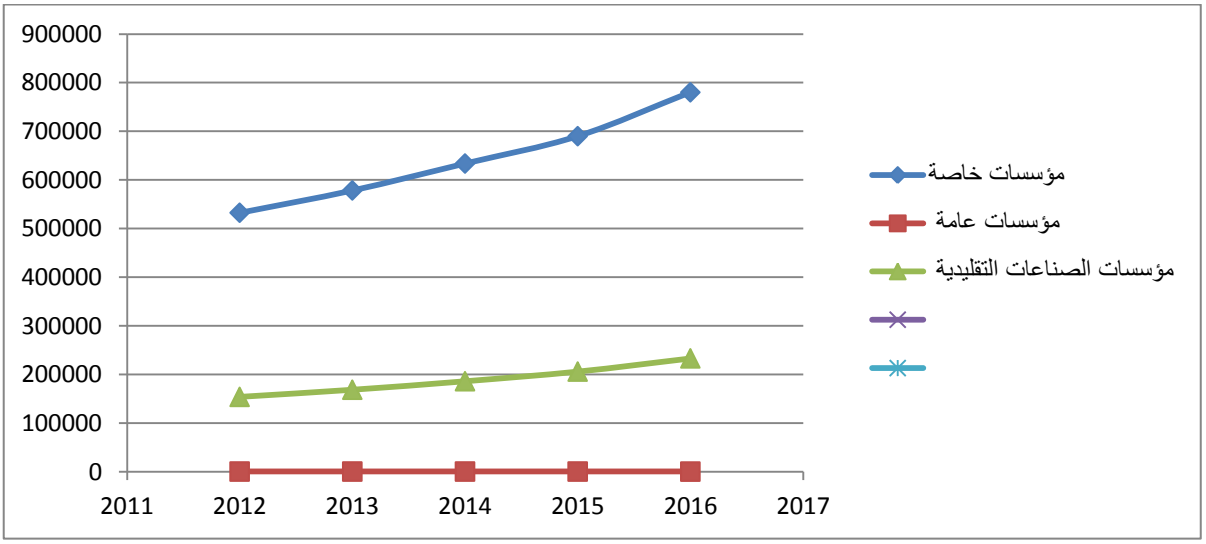

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول.

المطلب الثاني: تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة

يشهد نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تباينا واضحا من حيث توزيع هذه المؤسسات من قطاع لأخر و عليه اخترنا أهم القطاعات المهيمنة في لفترة 2005-2016

الفرع الأول: تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة خلال الفترة 2005-2011

من خلال دراسة توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب أهم القطاعات المهيمنة لفترة 2005-2011 نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال الخدمات تمثل اكبر نسبة ، و يليها بعد ذلك قطاع الإشغال العمومية ، حيث يمكن تفسير ذلك بالبرامج الضخمة المسطرة من طرف الدولة في هذا القطاع مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق ببرامج السكن و كذا الطرقات و التي تدخل ضمن مخططات التنمية و الانتعاش الاقتصادي.

جدول رقم (8): تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة فترة 2005-2011

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإشغال العمومية و البناء	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752
فلاحة وصيد بحري	2947	3186	3401	3599	3642	3806	4006
الطاقة والمناجم	1350	1450	1565	1660	1775	1870	1956
الصناعة	48185	50586	53579	56568	58803	61228	63890
الخدمات	112644	123782	135151	147582	159444	172653	186157

source : bulletin d'information statistique de la PME de ministère de l'industrie et des mines 2005-2011

من خلال معطيات الجدول و الشكل البياني يلاحظ زيادة لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة سنة بعد سنة في جميع القطاعات ، و يحتل قطاع الخدمات الصدارة بنسبة 46% من مجموع المؤسسات الص و م خاصة ما تعلق الأمر بخدمات التجارة و التوزيع وكذا خدمات النقل و المواصلات و خدمات العائلات حيث أنشأت خلال الفترة 2005-2011 ما يقارب 73513مؤسسة ليصل إلى حدود 186157 في 2011 بعد ان كان 112644 في سنة 2005 ، يليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 34% و الذي شهد انتعاشا هو الأخر و يعود ذلك إلى سياسة الدولة الراغبة

في تدارك التأخر الموجود على مستوى هذا القطاع لا سميا مشاريع السكن و العمران و الطرقات مما شجع قيام المقاولات الخاصة نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي.

اما الصناعة (وأهمها الصناعات الغذائية) فبنسبة 18.5 %، اما الزراعة و الصيد البحري فهي لا تمثل سوى نسب ضئيلة مقارنة بباقي الأنشطة و على الرغم من الحركية الكبيرة التي يشهدها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف فروع النشاط ، الا أنها لا تخرج عن نطاق التمركز في بعض الفروع الرئيسية كالأشغال العمومية و بعض الخدمات ، و يمكن ان يعود السبب في ذلك الى احتكار المؤسسات الكبرى لبعض النشاطات المحورية و السيادية في الدولة على غرار قطاع الطاقة و المحروقات .

الشكل رقم (4) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة فترة 2005-2011

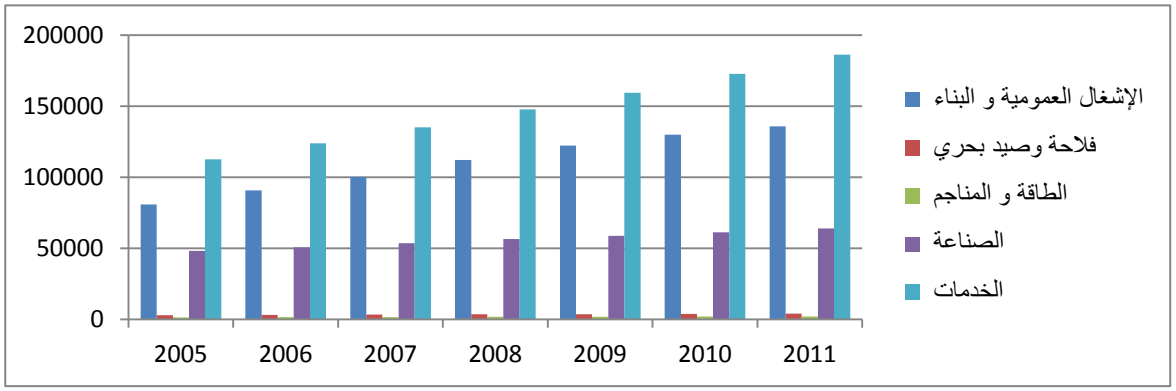

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول

الفرع الثاني: تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة خلال الفترة (2012-2016)

شهدت هذه الفترة استمرار زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنفس الوتيرة تقريبا و في نفس القطاعات المهيمنة في السنوات السابقة (الفترة المدروسة سابقا) و الي تضمنت بداية البرنامج الوطني ألتأهيلي 2010-2014 الذي خصص له غلاف مالي قدر باكثر من 380 مليار دج و الذي هدف إلى إنشاء 200 الف مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة.

و تبعا للمعطيات الإحصائية السابقة و صل إجمالي عدد المؤسسات الص و م الى ما يقارب 687386 مؤسسة (مابين خاصة ومؤسسات نشاطات حرفية ومؤسسات عامة) منها 532702 خاصة نهاية السداسي الأول من سنة 2012 ليصل العدد في سنة 2016 الى 1014075 مؤسسة منها 780339 مؤسسة خاصة اي بزيادة 247637 مؤسسة و بنسبة تقدر ب32% مقسمة على عدة قطاعات.

وعليه و حسب الجدول و الشكل البياني نلاحظ استمرار تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيمنة قطاع الخدمات متضمنا خدمات التجارة بالدرجة الأولى و خدمات النقل و المواصلات و خدمات العائلات ، و بلغت نسبة الزيادة خلال هذه الفترة المدروسة 32%، يليه مباشرة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي انتعش هو الأخر جراء برامج التنمية و البناء و فك العزلة ليأتي بعد ذلك قطاع الصناعة والذي تضمن الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى ،

اما باقي القطاعات فتشهد تزايدا بطيئا كقطاع الفلاحة والصيد البحري و يعود ذلك الى تباينه الجهوي اي من منطقة الى أخرى فنجد نشاط الصيد مثلا مقتصرا على المناطق الساحلية فقط .

جدول رقم (9): تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة2012-2016

	2012	2013	2014	2015	2016
الإشغال العمومية والبناء	142222	150910	159775	168557	169124
فلاحة وصيد بحري	4277	4616	5038	5625	7024
الطاقة والمناجم	2052	2259	2439	2639	3201
الصناعة	67517	73073	78108	83701	99275
الخدمات	04049	228592	259622	277379	298692

source : bulletin d'information statistique de la PME de ministère de l'industrie et des mines 2012-2016

الشكل رقم (5) : لتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة 2012-2016

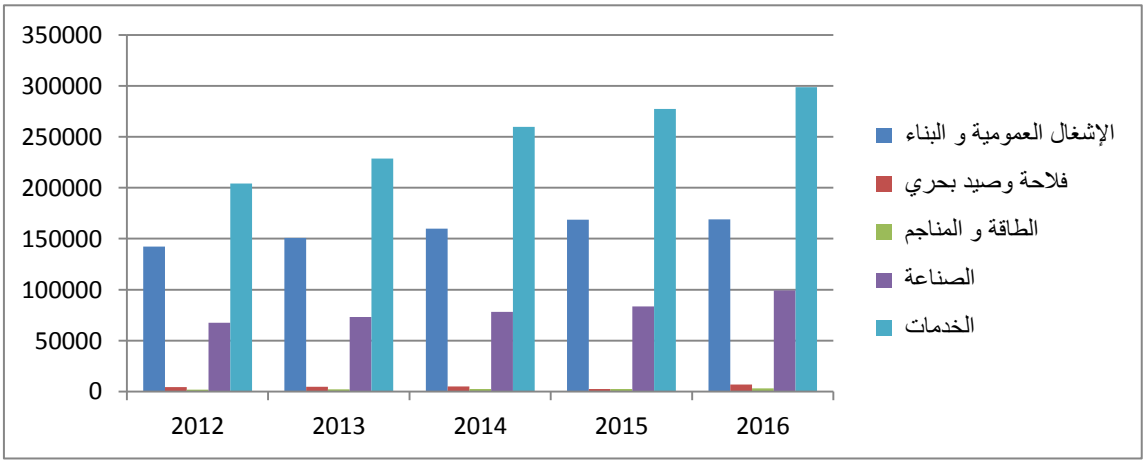

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول

المطلب الثالث: تطورات توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق

يشهد توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تذبذبا كبيرا من منطقة لأخرى عبر السنوات، حيث يعود هذا لعدة اعتبارات متعلقة بالتوزيع الديموغرافي للسكان و كذا عوامل أخرى و عليه سندرس تطور تعداد المؤسسات الص و م خلال فترتين .

الفرع الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهويا فترة 2005-2011

يمكن توضيح توزيع الم ص و م من خلال الجدول التالي:

جدول (10) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق فترة 2005-2011

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الشمال	149964	153492	177730	193483	205857	214728	232664
الهضاب العليا	72076	80072	87666	96345	105085	109981	119146
الجنوب والجنوب	23802	26242	28550	31550	34960	36659	39951

source : bulletin d'information statistique de la PME de ministère de l'industrie et des mines 2005-2011

شكل رقم (6) : لتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق فترة 2005-2011

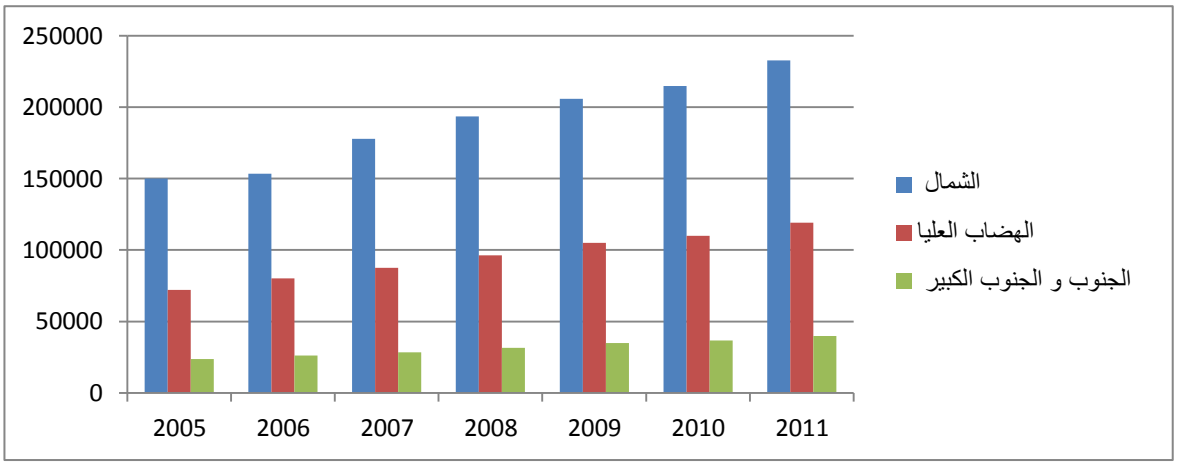

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول

تبين معطيات الجدول و الشكل البياني ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تتركز بكثرة في مناطق محددة دون غيرها من المناطق الأخرى فهي تتوزع على 10 ولايات بنسبة تفوق النصف من أجمالي تعداد المؤسسات الكلي بينما يتوزع الباقي على 38 ولاية المتبقية، و تتركز الم ص و م أساسا في المناطق الشمالية من الوطن حيث بلغ عدد المؤسسات 232664 مؤسسة سنة 2011 و ذلك بنسبة 59% من إجمالي عدد المؤسسات حيث تتوزع على المدن الكبرى و من أمثلتها : الجزائر،

وهران ، تيزي وزو ، بجاية ، سطيف، تيبازة ، بومرداس البليدة ، قسنطينة ، عنابة تليها منطقة الهضاب العليا التي سجلت 119146 مؤسسة أي بنسبة 31% من إجمالي عدد المؤسسات لتأتي منطقة الجنوب و الجنوب الكبير ب 39951 و بنسبة ضئيلة جدا ب 10 %، ويرجع هذا الى وجود حركية كبيرة و نشاط اقتصادي واسع في منطقة الشمال الى جانب ارتفاع الكثافة السكانية فيها بخلاف مناطق الهضاب العليا و الجنوب دون اهمال لا عدالة توزيع الثروات في البلاد وكما يبينه الشكل البياني أسفله فأن هذا الاختلاف يعكس إشكالية كبيرة تعاني منها هذه المشروعات في الجزائر كما قد يرهن نجاح هذه الإستراتيجية حيث يتنافى و خاصية التوازن الجهوي التي تتميز بها المؤسسات الص و م .

شكل رقم (7) : التوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب المناطق سنة 2011

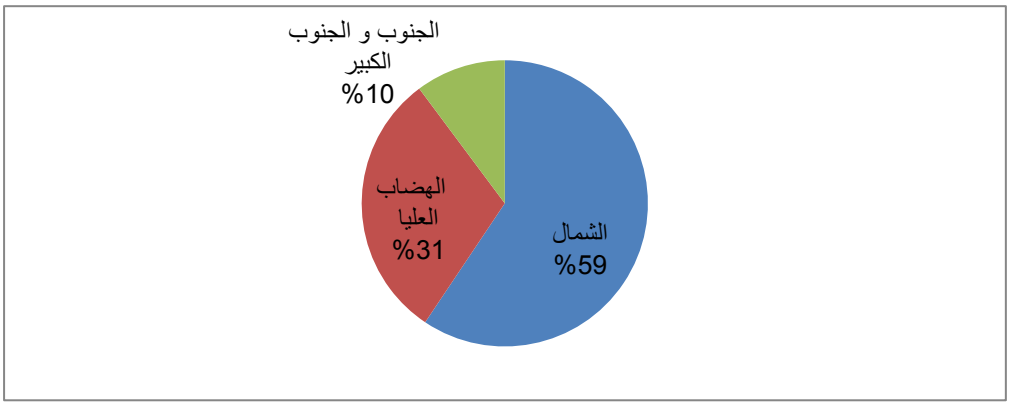

المصدر : من اعداد الطالب

الفرع الثاني :توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهويا خلال الفترة 2012-2016

خلال هذه الفترة استمر تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنفس الوتيرة تقريبا مع هيمنة المنطقة الشمالية من الوطن.

و يلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني أسفله وجود اختلال في التوازن من حيث التوزيع للم ص و م عبر مناطق الوطن حيث تحتل المنطقة الشمالية المرتبة الأولى من حيث تمركز هذه المؤسسات ، لتحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية في حين يحتل الجنوب المرتبة الثالثة و هو ما يوضحه الشكل البياني (الدائرة النسبية)، ويتضح من خلال الجدول و الرسم البياني ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية 2016 قد بلغت 401231 مؤسسة اي ما نسبته 69% من اجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تليها منطقة الهضاب العليا ب 126051 مؤسسة و بنسبة 22% لتحتل جهة الجنوب و الجنوب الكبير المرتبة الأخيرة بتعداد 50104 مؤسسة بنسبة 9 % من إجمالي عدد المؤسسات الص و م .

جدول(11) توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب المناطق فترة 2012-2016

	2012	2013	2014	2015	2016
الشمال	248985	262423	344405	361 160	401 231
الهضاب العليا	128136	134 960	108912	114 116	126 051
الجنوب والجنوب	42816	44581	43672	45 599	50 104

source : bulletin d'information statistique de la PME de ministère de l'industrie et des mines 2012-2016

الشكل رقم (8): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق فترة 2012-2016

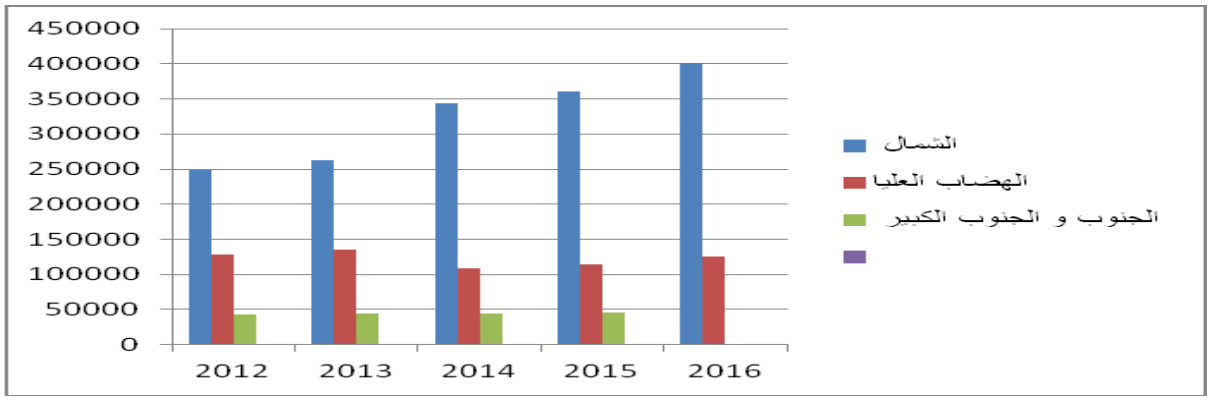

من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول

الشكل رقم (9) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق لسنة 2016

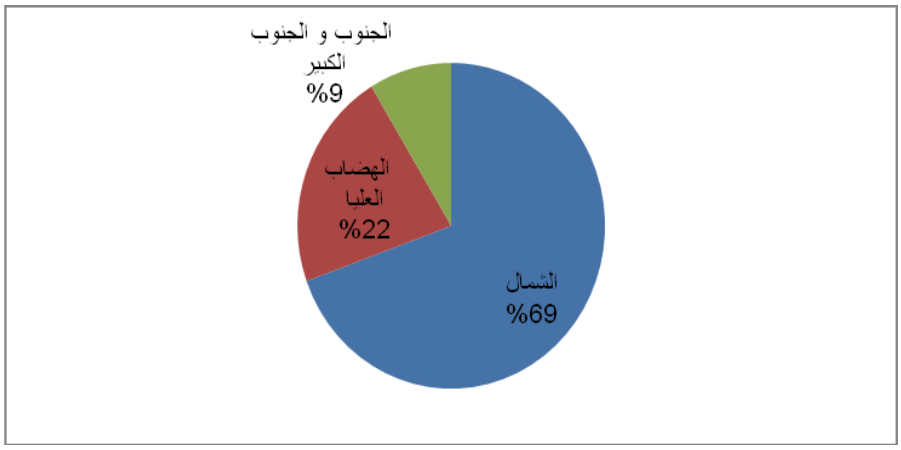

المصدر:من إعداد الباحث

هذا التوزيع الغير متكافئ من شأنه ان يؤثر سلبا على وضعية التنمية المتوازنة في الجزائر والتي تعتبر من الوظائف الأساسية لهذا النوع من المؤسسات ، و هذا ان دل على شئ فهو يدل على ان هذه المشروعات لم تلعب الدور المنوط بها في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن ، وعليه وكحوصلة لمبحثنا ومن خلال ما سبق تناوله فإن الملاحظة الغالبة التي نستخلصها هي عدم وجود توزيع عادل ومنظم لهذه المؤسسات عبر جهات الوطن، الأمر الذي يدفعنا لطرح عدة علامات استفهام حول

الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في خلق التوازن الجهوي و إضفاء نوع من العدالة في توزيع الثروات عبر كافة أقاليم الوطن، حيث يمكن ان يشكل هذا التوزيع العشوائي إشكالية في حد ذاته كما يخلق عدم تكافئ الفرص في تثمين و تنمية عوامل الإنتاج و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

المبحث الثاني: تطورات الصادرات في الجزائر

تعرف الصادرات الجزائرية تذبذبا كبيرا و اختلالا في التوازن من حيث طبيعة الصادرات من سنة الى أخرى حيث تمثل صادرات المحروقات القطاع المهيمن بنسبة كبيرة تقدر ب 97% من إجمالي الصادرات فيما يتوزع الباقي على قطاعات مختلفة و منه و في هذا المبحث سوف نتطرق لدراسة إحصائية للصادرات الجزائرية من حيث تطورها الإجمالي و تطورها خارج قطاع المحروقات و كذا توزيعها السلعي .

المطلب الأول: تطور الصادرات في الجزائر فترة 2005-2016

باعتبار اعتماد الاقتصاد الجزائري الشبه الكلي على صادرات المحروقات التي كما سبق و أشرنا تمثل 97 %من إجمالي الصادرات و عليه فان تذبذب أسعار النفط يعكس بشكل واضح الاختلال في أرقام الصادرات .

جدول رقم (12): تطور الصادرات الجزائرية فترة 2005-2016

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الصادرات م دولار أمريكي	46001	54613	59518	78233	43689	57053
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الصادرات م دولار أمريكي	71866	65917	34183	33589	37787	12678

source : bulletin d'information statistique de la PME de minisérie de l'industrie et des mines 2005-2016

و من خلال الجدول والمنحنى البياني أسفله يمكن ملاحظة ارتفاع حصيلة الصادرات من 2005 الى غاية 2008 من 46001 مليون دولار الى 78233 مليون دولار و ذلك بنسبة 40% وهذا يعود الى ارتفاع أسعار البترول في سنة 2006 و التي وصل سعر البرميل فيها ل 66،2 دولار ثم استمر التزايد ليصل ل 92 دولار في جانفي 2008 و في جويلية من نفس السنة وصل ل 133 دولار، ثم تراجع خلال فترة 2009 حيث أصبح في حدود 43689 بنسبة تراجع تقدر ب 44% حيث يفسر هذا

بانخفاض أسعار البترول الذي تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي ولدت تأثيرات مست الاقتصاد العالمي و كذا مختلف التغيرات الاقتصادية حيث ولد هذا العديد من العوامل أدت الى اتخاذ أسعار النفط منحنى تنازلي و من بين هذه العوامل انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي ومرحلة الانكماش التي عرفتها الدول الصناعية و بالتالي علاقته المباشرة بانخفاض الطلب على النفط.

لتعود الصادرات الى الارتفاع مجددا نتيجة انخفاض اثر الأزمة و انتعاش الاقتصاد العالمي فترة 2010-2011 بشكل غير منتظم حيث وصلت الصادرات الجزائرية في 2011 اعلي مستوياتها منذ انخفاض في 2009 ب 71866 مليون دولار و يعود هذا الى ارتفاع أسعار البترول التي وصلت ل 114 دولار في تلك السنة (2011) لتعود الصادرات منخفضة مرة أخرى في 2012 لتسجل65917 مليون دولار، و في 2014 انخفض سعر البترول ل 60 دولار ما ادى الى انخفاض صادرات الجزائر ل33589 مليون دولار كونها اهم مصدر للدخل و هو ما يعرف بتداعيات أزمة النفط التي أثرت بشكل كبير على إيرادات الجزائر عدة سنوات لتصل ل 12678 سنة 2016 بسعر بترول 41,99 دولار للبرميل وهو سعر لم تشهده الجزائر منذ اكثر من عشرية .

الشكل رقم (10) : تطورات الصادرات الجزائرية فترة 2005-2016

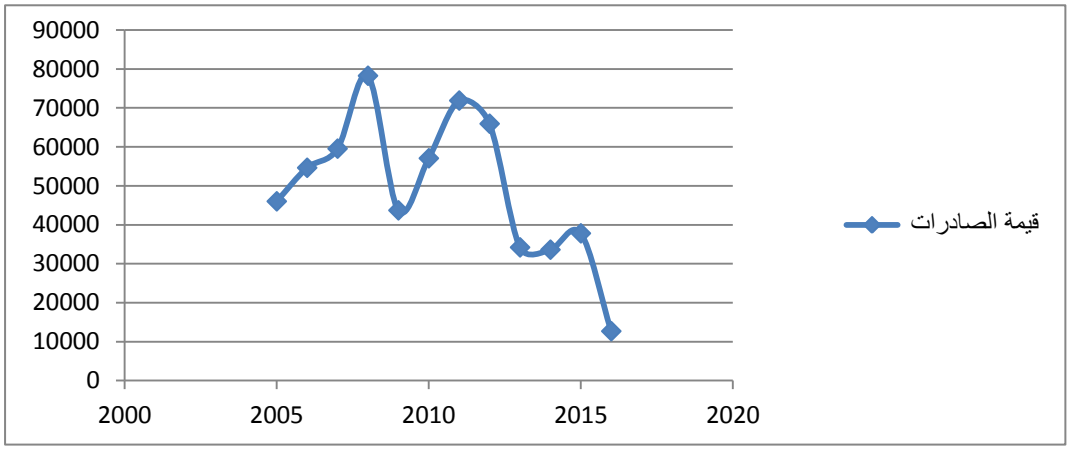

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول

المطلب الثاني: تطورات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات فترة 2005-2016

من الأهمية بما كان تناول عنصر الصادرات خارج المحروقات كونه احد اهم هواجس الاقتصاد الجزائري كما يعتبر احد أهم المتغيرات الرئيسية في دراستنا .

جدول (13): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات فترة 2005-2016

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	007	2008	2009	2010
قيمة الصادرات خ.المحروقات م د أمريكي	930	1185	1309	1893	1232	1369
النسبة من إجمالي الصادرات%	2 .02	2.16	2.2	2.42	2.82	2.4
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الصادرات خ.المحروقات م د أمريكي	2163	1878	1011	1370	2335	877
النسبة من إجمالي الصادرات%	3.01	2.85	2.96	4.08	6.18	6.92

source : bulletin d'information statistique de la PME de minisérie de l'industrie et des mines 2005-2016

من خلال الجدول يمكن ملاحظة هامشية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حيث تراوحت نسبتها من إجمالي الصادرات مابين 2.02% و 6.92% طوال الفترة المدروسة (2005-2016) رغم تزايدها من سنة لأخرى بشكل مضطرب ، ويمكن تفسير الزيادة في الطفيفة في السنوات الأخيرة بتعافي الاقتصاد العالمي من اثأر الأزمة العالمية 2008 التي أدت لتقليل الإنفاق ، وكذا توجه الحكومة الجزائرية لتنويع مدا خيل الدولة من العملة الصعبة من جراء تأثرها من انخفاض أسعار البترول، و المساعدات المقدمة من طرف المؤسسات التابعة للقطاع العام و الصناديق الوطنية التي تعمل على منح القروض الى جانب الإجراءات المتخذة حول تخفيض الواردات التي لها جنيس في الجزائر او ليس لها أهمية كبيرة، كل هذه الإجراءات تأتي خاصة واقتناع الجزائر بأن التصدير وتنويع المنتجات ركيزتان أساسيتان لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والخروج من التبعية للمحروقات من جهة وتحقيق الأمن الاقتصادي وسيادة القرار من جهة أخرى.

المطلب الثالث: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2016

يعتبر مؤشر التنوع السلعي للصادرات من أهم المؤشرات الدالة على ديناميكية الدولة وقدرة منتجاتها على المنافسة الدولية ، الجزائر و باعتبار تركيبة صادراتها فانه يميزها الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات مهيمنة على حجم الصادرات بنسبة شبه كلية كما ان الملاحظ في تركيبة الصادرات خارج المحروقات يجد انها يمكن ان تقسم ل 3 أصناف رئيسية منتجات نصف مصنعة ،

منتجات غذائية ، مواد خام،لتأتي مواد التجهيز الصناعي و المواد استهلاكية غير الغذائية وكذا التجهيزات ألفلاحيه بنسب ضئيلة جدا و شبه منعدمة غير أننا فضلنا إدراج أهم المنتجات فقط و ذلك من خلال فرعين :

الفرع الأول : التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2011

ان مجهريه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وهامشيتها صعب من عملية التحليل والمقارنة بين سنوات الدراسة ، فالملاحظ من خلال الجدول يجد بعض المواد والمنتجات لا تصدر بشكل متتالي حيث تصدر بشكل غير منتظم من سنة لأخرى .

جدول رقم (14): التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2011

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زيوت التقطير	314.09	269.45	326	534.86	140.94	220.66	492.4
امونياك	156.77	156.64	182	298.48	76.38	119.08	189.22
نفايات مختلفة (حديد-ألمنيوم-نحاس)	158.67	242.58	77	275.24	48.91	35.95	-
قصب السكر او البنجر	-	-	-	-	5.80	70,86	108.97
هيدروكربونات دورية	10	53.17		55.77	-	-	-
فوسفات الكلسيوم	20.87	37.79	25.09	137.18	37.19	57.46	32.48
هيدروجين و غازات نادرة	28.96	25.6	30	46.71	19.92	17.90	43.23
كحول غير حلقية	23.87	31.69	37	-	6.68	13.03	16.16
الحديد المدرفل	41	79.1	113	-	-	-	-
زنك خام	38.05	81.09	65	50.96	18.41	39.58	13.39
ماء معدني – مشروبات غازية	7	10	17	28.83	12.86	13.09	11.05
تمور	-	20	23	-	-	11.32	11.11
عجائن	-	-	-	4.31	9.43	-	-
جلود مدبوغة	-	-	-	-	-	17.49	9.71
فواكه و خضر مبردة	-	-	-	1.21	11.83	-	-

source : bulletin d'information statistique de la PME de minisérie de l'industrie et des mines 2005-2011

من خلال الجدول أعلاه تظهر الهيمنة الكبيرة للمحروقات حتى على الصادرات خارج المحروقات وذلك لسبب واضح باعتبار ارتفاع أسعار البترول و بالتالي ارتفاع أسعار مشتقاته (زيوت النافطا الناتجة من تقطير زفت الفحم) التي مثلت ما يفوق ال50 % في سنة 2011، كما تصدر المونياك

بشكل منتظم حيث بلغ سنة 2011 ما يقارب 189.22 مليون دولار بنسبة 26% فيما تتوزع باقي النسبة على عدة منتجات غير ان تصديرها كما اشرنا غير منتظم على غرار النفايات التي تتكون من بقايا مواد الحديد و النحاس و الألمنيوم.

الفرع الثاني : التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات فترة 2012-2016

من خلال الجدول الموالي يمكن توضيح التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2012-2016

الجدول رقم (15) : التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات فترة 2012-2016

الوحدة :مليون دولار أمريكي

منتجات مصدرة خارج المحروقات	2012	2013	2014	2015	2016
زيوت التقطير	370.24	721.55	458.75	279.39	219.12
الأمونياك	175.76	223.43	166.54	305.09	174.20
سكر القصب او الشمندر	41.55	174.48	114.77	95.17	79.80
هيدروكربونات دورية	-	-	70.48	32.39	23.20
فوسفات الكلسيوم	71.07	55.11	49.10	44.55	28.40
هيدروجين و غازات نادرة	11.08	27.45	23.61	11.96	14.50
كحول غير حلقية	12.02	25.95	22.13	17.15	18.30
خضر و فواكه مبردة	6.16	18.43	_	_	_
تمور	15.33	17.48	24.62	24.94	22.40
مياه	13.80	17.33	_	_	_
أسمدة معدنية	5.37	13.59	64.06	158.06	215.50
زنك خام	-	-	3.45	_	_
آلات غسيل	_	_	_	_	1.00

source: bulletin d'information statistique de la PME de minisérie de l'industrie et des mines 2011-2016

من خلال الجدول السابق تظهر كذلك الهيمنة الواضحة للمحروقات وذلك من خلال منتجات زيوت النافطا الناتجة من تقطير زفت الفحم ، حيث تظهر هيمنتها وارتفاعها من سنة الى أخرى وبلغت سنة 2014 ما يقارب 458.75 مليون دولار بما يقارب ال 50 % من إجمالي الصادرات خ المحروقات و ذلك نتيجة لتحسن أسعار البترول فيما تراجعت في السنوات الأخيرة (2015-2016) وذلك

لانخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة البترولية باعتبارها من مشتقات البترول ، اما المنتج الثاني فيتمثل في الأمونياك (غاز النشادر) حيث بلغت صادراته ما يقارب 174.20 مليون في 2016 بما نسبته ال20% ، اما المنتجات الأخرى و الغير طاقوية فنجد القصب السكري بقيمة ضئيلة جدا تتمثل في 79,80 مليون دولار بنسبة 10% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وهذا يكشف عن مدى العجز الكبير الذي يعاني النسيج الصناعي و ألفلاحي الجزائري فيما تتوزع باقي النسبة على منتجات أخرى كاتمور والمياه المعدنية و الأسمدة و الجلود التي تصدر بشكل غير منتظم من سنة لأخرى .

وبالتالي وحسب تحليل صادرات الجزائر الإجمالية وكذا خارج المحروقات فإنها تبقى تعاني إشكالية التبعية للمحروقات كما ان الاضطرابات على مستوى ميزان مدفوعاتها نتيجة حتمية للاضطرابات في أسعار البترول خاصة في السنوات الأخيرة بالرغم من جهود الدولة و الحكومات المتعاقبة منذ عشرية من الزمن بتشجيع كل ما من شئنه ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات خارج المحروقات

تعتبر الجزائر من الدول السباقة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد تشجيعها لترقية الصادرات خارج المحروقات باعتبار التبعية الكبيرة لها بنسب محصورة بين 93 و 97% وعليه سوف نتناول في هذا المبحث الأخير العلاقة التي تربط تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصادرات خارج المحروقات ومدى مساهمتها في ترقيتها و كذا المشاكل و المعيقات التي تعترض سبيلها في التصدير.

المطلب الأول: علاقة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2016)

ان تنويع مصادر الثروة من اهم ميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعمل على خلق التميز و الإضافة ، غير ان واقعها في الجزائر مناقض تماما لما هو منتظر منه.

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2011

يوضح الجدول التالي العلاقة التي تربط تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2011.

جدول رقم (16) : تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصادرات خارج المحروقات فترة 2005-2011

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التطور %	تطورات الصادرات خارج المحروقات	نسبة التطور %
2005	342788	-	930	-
2006	376767	10	1185	21.5
2007	410959	9	1309	9.5
2008	519526	20	1893	30
2009	587494	11	1232	50-
2010	619072	6	1369	10
2011	659309	6.5	2163	36

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجداول السابقة

بالنظر لتطورات الوضع في الجدول أعلاه فان الملاحظ في ذلك ان تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمقارنة مع تطورات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لها تأثير يمكن ان يوصف بالطفيف حيث تطور خلال فترة 2005-2011 تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يقارب 316521 مؤسسة، بما نسبته 50% كما عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تطورا يمكن ان يوصف بالبطيء خلال نفس الفترة بما نسبته 57% دون إهمال التراجع بين عامي 2008و 2009، و هو ما يعكس وجود علاقة ترابط ضعيفة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصادرات خارج قطاع المحروقات، و من أهم أسباب ذلك في هذه الفترة الاهتمام لكبير بهذه المشروعات بداية الألفيات خاصة ما يعرف بالقانون التوجيهي سنة 2001.

الفرع الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصادرات خارج المحروقات

يوضح الجدول التالي العلاقة التي تربط تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصادرات خارج المحروقات فترة 2011-2016

جدول رقم (17): تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصادرات خارج المحروقات 2012-2016

الوحدة :مليون دولار امريكي

	تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	نسبة التطور%	تطورات الصادرات خارج المحروقات	نسبة التطور %
2012	687386	-	1878	-
2013	747934	8.5	1011	85-
2014	820738	9	1370	40
2015	896811	8.5	2335	41
2016	1014075	11.5	877	166-

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجداول السابقة

من خلال إحصائيات الجدول أعلاه فان الأمر لا يختلف كثيرا عن الفترة السابقة من الدراسة من حيث تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة لأخرى حيث بلغت نسبة التطور من سنة 2012-2016 ال 32% اي بوتيرة اقل من وتيرة الفترة السابقة من الدراسة ، في حين عرفت الصادرات خارج المحروقات تقهقرا واضحا حيث لم تتجاوز ال 7% طوال سنوات الدراسة بل انخفضت بما نسبته 85 % مابين سنتي 2011 و2012 بالرغم من ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 8.5 % في نفس الفترة وهذا ما يؤكد تراجع و عدم استمرار فعالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الكلي وخارج المحروقات و كذا فشل مخططات الحكومة في الدفع بهذه المشروعات نحو التجارة الخارجية بشكل فعال خلال السنوات الأخيرة .

الفرع الثالث : توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات

يعرف إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدودية واضحة و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (18): توجهات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصادرات خارج المحروقات سنة 2016

قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	بناء وإشغال عمومية	فلاحة و صيد بحري	طاقة و مناجم	صناعة	خدمات
نسبة% هيمنة كل نشاط	30	1.2	0.55	17.20	51.52
توزيع الصادرات خارج المحروقات	منتجات ن مصنعة	منتجات التجهيز الصناعي	سلع غذائية	سلع التصدير غير غذائية	منتجات خام
نسبة كل إنتاج %	71	3	12	1	13

المصدر : من أعداد الطالب بناء على معطيات الجداول السابقة

باعتبار التباين الحاصل بين التطور الكبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضآلة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات و بناءا على معطيات الجداول السابقة فقد اخترنا إدراج هذا العنصر لتوضيح مدى المساهمة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في التصدير خارج المحروقات حيث من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح قطاعات الأنشطة التي تهيمن عليها المؤسسات ص و م ، والتوزيع السلعي لأهم الصادرات خارج المحروقات لسنة 2016 يمكن ملاحظة مايلي :

- تمثل المنتجات نصف المصنعة ما نسبته 71% حيث تتكون في مجملها من من مشتقات البترول كالزيوت البترولية و المواد الآتية من تقطير النفط .
- منتجات التجهيز الصناعي تشكل ما نسبته 3% حيث تتمثل في منتجات تحويل الحديد و الرصاص و النحاس .
- تمثل السلع الغذائية نسبة ضئيلة حيث تقدر صادراتها ب 12% و تتمثل في سلع زراعية كسكر القصب او الشمندر و التمور و العجائن و مشتقاتها و بعض العصائر المشروبات الغازية .
- تمثل سلع التصدير غير الغذائية نسبة ضئيلة جدا حيث تقدر ب 1% و تتمثل في بعض أسلاك التوصيل و آلات الغسيل اما صادرات المنتجات الخام فتتمثل في الفوسفات و بعض الجلود المدبوغة .

ومن حيث توجهات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحسب الجدول دائما فهي متوجهة بشكل كبير نحو قطاع الخدمات اي بنسبة 51.52% ، يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 30% و وهي القطاعات البعيدة كل البعد عن التصدير و هو ما يفسر ضعف و هامشية التصدير خارج المحروقات في الجزائر بسبب تركز هذه المشروعات في قطاعات محلية النشاط فقط.

لتبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التصدير محصورة في ثلاث قطاعات متمثلة وبنسب شبه منعدمة في قطاع الصناعة و الذي بدوره يتمثل في الصناعات الغذائية المتجسدة في العجائن و العصائر والمشروبات و قطاع الفلاحة و الصيد البحري الذي تتمثل منتجاته في الخضر و الفواكه والجلود.

أما القطاع الأخر فيتمثل في الطاقة و المناجم حيث يتجسد دور المؤسسات الص و م في بعض الصناعات الأستخراجية بسبب هيمنة المؤسسات الكبرى .

وعليه وكحوصلة لهذا المطلب يمكن القول ان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في التصدير خارج المحروقات جد ضعيفة و محدودة حيث تمثل نسبة مجهريه وتتركز في قطاعات محلية النشاط كالخدمات و البناء و الأشغال العمومية ما يجعلها بعيدة عن التجارة الخارجية كما تعيق دخولها عالم التصدير عدة مشاكل و معيقات سنفصل فيها لاحقا.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات (2005-2016)

بهدف تدعيم دراستنا والخروج بنتيجة مقنعة فقد اخترنا الدراسة القياسية عن طريق بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (***EVIEWS9***)

الفرع الأول: صياغة النموذج القياسي

يعد حصر عدد من المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع(الصادرات خارج قطاع المحروقات)، من خلال دراستنا لواقع هذا المتغير ، حيث سوف يتم صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة المدروسة وتقديره.

أولا- صياغة النموذج القياسي:

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وعليه يجب الإشارة في البداية إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

1) **المتغير التابع:** ويتمثل في الصادرات خارج قطاع المحروقات ويرمز له بـ *EXPOH*.
2) **المتغيرات المفسرة:** وتتمثل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويرمز له بالرمز *PME*.

ثانيا: تحديد الصيغة الرياضية للنموذج

بعد حصر العوامل التي تأثر في المتغيرات السالفة الذكر، يجب أن يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من المراحل المهمة في بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كمايلي:$= LEXPOH$ $f(LPME)$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج الخاص بالصادرات خارج قطاع المحروقات، وسوف يتم الاعتماد على الصيغة اللوغاريتمية كصيغة رياضية لمعادلة النموذج، والصيغة الرياضية للنموذج تكون كالتالي:

حيث: (i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i؛

PME: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

β_0 ،β_1، : تمثل معلمات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي لا يمكن قياسها أو لم يتم إدراجها أو لأسباب أخرى.

ثالثا: عرض البيانات و تقدير النموذج

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتز به من خصائص، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (***EVIEWS9***) وسوف يتم عرض البيانات التي تم تجميعها فيمايلي:

📖 **عرض البيانات:**

محاولة منا لوضع نموذج بسيط يبين أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات قمنا بجمع المعطيات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة، وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2016، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عددا لمؤسسات الص و م	342 788	376 767	410 959	519 526	587494	619072
الصادرات خ ق م	930	1185	1309	1893	1232	1369
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
عددا لمؤسسات الص و م	659309	687386	747934	820738	896811	1014075
الصادرات خ ق م	2163	1878	1011	1370	2335	877

source : bulletin d'information statistique de la PME de minisérie de l'industrie et des 2005-2016

📖تقدير النموذج:

بعد إدخال المعطيات سالفة الذكر في برنامج *Eviews 09*"، وإجراء العمليات اللازمة، تم التوصل إلى النموذج الأولي التالي:

الجدول رقم(20): نتائج تقدير معلمات نموذج آثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2016)

Dependent Variable: LEXPOH
Method: Least Squares
Date: 04/24/18 Time: 20:16
Sample: 2005 2016
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPME	0.032720	0.133338	4 245388	0.0011
C	6.796514	1.804743	3.765917	0.0037

R-squared	0.595985	Mean dependent var	7.238717
Adjusted R-squared	0.593416	S.D. dependent var	0.326069
S.E. of regression	0.340959	Akaike info criterion	0.836902
Sum squared resid	1.162529	Schwarz criterion	0.917719
Log likelihood	-3.021410	Hannan-Quinn criter.	0.806980
F-statistic	7.060215	Durbin-Watson stat	2.077802
Prob(F-statistic)	0.001119		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews 09"

ويمكن توضيح النموذج المتحصل عليه كالتالي:

$$LEXPOH_t = 0.0327\ LPME + 6.7965$$
$$(4.245)^{*} \qquad (3.765)$$

$R^2 = 0.5959$ N=12 F=7.0602
$R^2 = 0.5934$ DW=2.0.77 Prob=0.0011

*( ): القيم الموضوعة بين قوسين تمثل إحصائية t وسيتم اعتمادها بهذه الطريقة في كل النماذج.

بملاحظة النموذج المقدم نجد أن الصادرات خارج قطاع المحروقات ترتبط بعلاقة طردية مع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يعد مقبول من الناحية النظرية، كما نلاحظ من الناحية الإحصائية أن هناك ارتباط قوي بين المتغير المفسر والمتغير التابع وهذا ما تظهره قيمة معامل التحديد المعدل والمساوي لـ05934 أي أن المتغير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تفسير 59.43 % من تغيرات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: الدراسة لاقتصادية والإحصائية للنموذج المقترح

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر الخاص بالصادرات في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية.

أولا: الدراسة الاقتصادية للنموذج

قبل الخوض في الدراسة الاقتصادية للنموذج يستحسن إعادة التذكير بالنموذج المتحصل عليه

LEXPOHt=0.0327 LPME+6.7965
(4.245)* (3.765)

R^2 =0.5959	**N=12**	**F=7.0602**
R^2 =0.5934	**DW=2.0.77**	**Prob=0.0011**

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لمعامل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنه موجب، أي أن هناك علاقة طردية بين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث كلما ارتفع إجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواحد بالمائة ترتفع الصادرات خارج قطاع المحروقات بـ0.0327 بالمائة في السنة الموالية والعكس صحيح، ويمكن تفسير هذه العلاقة بكون أن الجزائر تعتمد في التصدير خارج المحروقات ولو بنسبة ضئيلة على ما تنتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجال الصناعات التقليدية والغذائية.

ثانيا: الدراسة الإحصائية للنموذج

سيتم اختبار معنوية المعالم ومعنوية النموذج ككل كما يلي:

- **اختبار معنوية المعالم**

تستخدم إحصائية ستيودنت **t** لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} \text{فرضية العدم:} & H_0: \beta_0 = \beta_1 \ldots = 0 \\ \text{الفرضية البديلة:} & H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \ldots \neq 0 \end{cases}$$

يمكن توضيح نتائج إختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية ستيودنت المحسوبة وكذا الجدولية، حيث يتم استخرج هذه الأخيرة من جدول ستيودنت عند معنوية

5% وبدرجة حرية مساوية لـ (n−k) وتساوي 12−2=10 لنجد t^{α}_{n-}

$t^{0.05}_{10}=2.228=_{k}$

الجدول رقم (21): نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	المقارنة
LPME	β_1	4.245	2.228	0.0011	2.228<4.245
c	β_0	3.765	2.228	0.0037	2.228<3.765

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج EVIEWS9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

– بالنسبة لمعامل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_1 أكبر من قيمتها الجدولية، واحتمال الخطأ شبه معدوم، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، هذا يعني أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة محل الدراسة، فبالتالي فهو متغير مؤثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– أما معامل الثابت، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_0 أكبر كذلك من قيمتها الجدولية، واحتمال الخطأ شبه معدوم وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وعليه فإن للثابت معنوية إحصائية.

- **إختبار المعنوية الكلية للنموذج**

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم معامل التحديد R^2 واختبار فيشر **F** وذلك كمايلي:

- **معامل التحديد R^2**

القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد مساوية لـ0.5959 وهي تفوق 50% ، حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 59.59% من طرف المتغير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرين، أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- **اختبار فيشرF**

يهدف هذا الاختبار، لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار وذلك في ظل الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \beta_1 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \beta_0 \neq 0, \beta_1 \neq 0,$

حيث يقصد بالفرضية الأولى لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أما الفرضية البديلة فيقصد بها وجود على الأقل عامل واحد من المعاملات في النموذج غير معدوم.

يتم مقارنة قيمة **F** المحسوبة والتي تقدر 7.060 بقيمة **F** الجدولية التي يتم استخراجها من جدول فيشر عند معنوية 5%، وبدرجة حرية للبسط والمقام كمايلي:

$$F^{k}_{n-k-1}=F^{1}_{12-1-1}=F^{1}_{10}=4.96$$

ومنه نلاحظ أن **F** المحسوبة أكبر من **F** الجد ولية، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على كل معاملات المتغيرات المفسرة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل معامل واحد من المعاملات التي يتضمنها النموذج لا تساوي للصفر، مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وعليه فإن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

الفرع الثالث:الدراسة القياسية للنموذج المقترح

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

أولا: اختبار عدم ثبات التباين

لإجراء هذا الاختبار سوف يتم الاعتماد على إختبار وايت للكشف عن هل هناك عدم ثبات التباين أم لا، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من جهة والمتغيرات المفسرة من جهة أخرى، ومن ثم يتم إختبار فرضية العدم التالية: $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \grave{\beta}_1 = 0$.

وفقا لهذا الاختبار وباستعمال برنامج EVIEWS4 نتحصل على الانحدار المساعد التالي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار white

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.415312	Prob. F(2,9)	0.2921
Obs*R-squared	2.871150	Prob. Chi-Square(2)	0.2380
Scaled explained SS	0.836595	Prob. Chi-Square(2)	0.6582

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/24/18 Time: 21:27
Sample: 2005 2016
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11.75413	7.199173	-1.632705	0.1370
LPME^2	-0.059288	0.035599	-1.665426	0.1302
LPME	1.680545	1.014690	1.656214	0.1321

R-squared	0.239262	Mean dependent var	0.096877
Adjusted R-squared	0.070210	S.D. dependent var	0.092692
S.E. of regression	0.089379	Akaike info criterion	-1.779545
Sum squared resid	0.071897	Schwarz criterion	-1.658318
Log likelihood	13.67727	Hannan-Quinn criter.	-1.824427
F-statistic	1.415312	Durbin-Watson stat	1.967312
Prob(F-statistic)	0.292117		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

بملاحظة الجدول أعلاه نجد أن **WH=2.87** ، يجب مقارنة هذه الأخيرة بـ$\chi^2_{3,0.05}$ والتي يتم استخراجها من جدول χ^2 لنجد: $\boldsymbol{\chi^2_{3,0.05} = 7.815}$

بالمقارنة نجد أن إحصائية $\chi^2_{3,0.05}$ أكبر من إحصائية white أي 7.815 >2.87 إذا نقبل فرضية العدم، وهذا يعني ثبات التباين.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي لعنصر الخطأ

من المفترض أنه ليس هناك ارتباط بين عناصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، غير أن هذا الافتراض يصعب تحقيقه دائما خاصة إذا ما تعلق الأمر ببيانات على شكل سلسلة زمنية، وبالتالي يجب معالجة هذه الوضعية حتى يكون النموذج أكثر دقة.

ولاكتشاف هذا الخلل يتم الاعتماد على إختبار داربين واطسون "DW"، والذي يفترض وجود الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} \text{فرضية العدم التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء: } H_0: \rho = 0 \\ \text{الفرضية البديلة التي تنص على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء: } H_0: \rho \neq 0 \end{cases}$$

حيث من خلال الاختبار نقوم بالمقارنة بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي DW=2.07، وقيمة إحصائية داربين واطسون المستخرجة من الجدول أخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدات n=12 وعدد المتغيرات المفسرة k=1، لنجد قيم كلا من d_U و d_L وهما مساويان 1.33و0.97 على التوالي:

ولمعرفة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه نقوم بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (11): نتائج إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه

0	d_L=	d_u=1.33	2	2.67	3.03	4
			DW=2.07			
وجود ارتباط ذاتي سالب للأخطاء	**منطقة غير محسومة**	**عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء**				
وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	**منطقة غير محسومة**					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن إحصائية داربين واطسون المحسوبة تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فإن النموذج لا يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

المطلب الثالث: المشاكل والمعيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير

إن مختلف الإحصائيات والدراسات والتقارير توضح وجود انحراف و عدم تحقيق للأهداف التي سعت لتحقيقها الدولة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات بواسطة دعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، حيث تبقى تعاني من عدة مشاكل و معيقات حالت دون وصولها للتصدير بالشكل المنتظر وعليه نفصل في هذا المطلب أهم وابرز هذه المشاكل.

أولا : المشاكل التنظيمية و الإدارية

يؤثر الفساد الإداري و البيروقراطية و الرشوة و المحسوبية بشكل كبير على مجمل المعاملات الإدارية والتنظيمية في الجزائر حيث يثبط من عزيمة المستثمرين ويحد من قدرات المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة والذي يتطلب إنشائها عدة تعقيدات وتراخيص وموافقات، ويمكن إرجاع ذلك إلى صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية والتماطل فيما يتعلق بقبول المشروع، زيادة على التباطؤ في إدراج نصوص قانونية و تشريعية تحكم آليات التصدير و المنافسة وكذا المعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، بالرغم من إجراءات الحكومة في التخفيف من الأعباء الجبائية والضريبية و تنشيط الصندوق الخاص بترقية الصادرات، إلى جانب غياب إستراتيجية تصديرية بعيدة المدى.

ثانيا : مشاكل الدعم المالي

يعتبر الشق المالي جوهر الانطلاقة في اي مشروع و باعتبار غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذي ملكية خاصة فان المشكلة الكبيرة تتمثل في حصولها على التمويل اللازم باعتبار رداءة الخدمات المصرفية و صعوبة الحصول على القروض و ارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بها وكذا التسيير البيروقراطي المتفشي في البنوك العمومية ،و غياب المرافقة البنكية ،الى جانب افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى الخبرات التسيير المالي مما يتطلب مخاطرة اكبر[1].

ثالثا: مشكلة الدعم اللوجيستي

إن عملية تصدير منتج معين تتطلب مرونة بين مختلف مراحل العملية التصديرية وهذا ما يتناقض والواقع من حيث خدمات التخزين النقل والمناولة، حيث يشكوا العديد من المصدرين من محدودية طاقات الشحن وخير مثال على ذلك عجز الحكومة عن تصدير التمور بصفة مستمرة .

رابعا: إشكالية المنتجات المستوردة

تعرف السوق الجزائرية تدفقا فوضويا للسلع الأجنبية بمعنى غياب الحماية للمنتوج المحلي حيث تستورد منتجات غالبا ما يوجد جنيس لها محليا خاصة ما تعلق الأمر بالسلع الصناعية والتي تكون

[1] طارق قندوز، د. قاسمي السعيد ، **تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية)** ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة 2012 ص 7

بمواصفات عالمية وبأسعار تنافسية مما يرهن نجاح واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التسويق لمنتجاتها خاصة وانعدام الثقة في المنتوج المحلي من طرف المستهلك الجزائري .

خامسا: غياب الخبرة التسويقية

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من عدم الالمام بمختلف مبادئ التسويق حيث تفتقد للوعي التسويقي وكذا نقص الكفاءات، وفقدان الخبرة في هذا المجال وذلك لانعدام مجلس إدارة ومسوقين فعالين وكوادر بشرية مؤهلة باعتبار بساطة الهيكل التنظيمي لهذه المشروعات، الى جانب غياب الدورات التكوينية في هذا المجال وكذا غياب حس وثقافة التصدير،كما تفتقد هذه المشروعات الى الدراسات المتعلقة بجوانب السوق لصعوبة وعدم وجود شبكة للمعلومات، كل هذا ساهم في جعل المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها ضمن الأسواق الدولية .

سادسا: غياب سياسة سعريه تنافسية

ان نجاح مؤسسة و ترويجها لمنتج معين لا بد ان يرتكز على سياسة سعريه تنافسية و هذا ما يتناقض مع الواقع الجزائري حيث تعرف المنتجات الجزائرية ارتفاعا كبيرا مقارنة بنظيرتها من الدول الأجنبية بسبب عدم استفادتها من عنصر اقتصاديات الحجم و عدم استغلالها العقلاني لطاقات الإنتاج كما يرجع هذا الى تبعية مدخلاتها للخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية[1].

سابعا: عدم مطابقة المنتوج المحلي للمواصفات العالمية

ان اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على معدات بسيطة وتكنولوجيا غير متطورة الى جانب افتقادها لعنصر الإتقان و الجودة و النوعية و وكذا القيود البيئة ، يحد بشكل كبير من مزاياها التنافسية في الأسواق الدولية، كما ان معظم الدول المتعاملة مع الجزائر في إطار اتفاقيات وعقود البيوع الدولية تطبق بعض الشروط و المواصفات (مثال الاتحاد الأوروبي) حيث عدم توفرها لا تسمح باستيراد هذا المنتج مما يجعله موجه للسوق المحلية.

ثامنا: غياب الدعم المعنوي و التشجيع

ان عدم الاهتمام و التشجيع للابتكارات و المبادات الفردية التي يقوم بها الشباب خصوصا خريجي الجامعات من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدم توفير الدعم و الحماية الفكرية، لهم يؤثر و يحد من نجاحها كما يعرضها للفشل و الاندثار و الهجرة في كثير من الأحيان .

[1] المرجع نفسه،ص 8

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل التطبيقي و من خلال دراسة تحليلية للمتغيرين الرئيسيين يتضح لنا مدى التطور الكبير على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ونخص بالذكر المؤسسات الخاصة خلال الفترة المدروسة ،حيث تطورت بنسب ملحوظة دون إهمال حالة اللا توازن في توزيعها الجهوي و النشاطي ،كما تعرفنا على واقع الصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة وبالأخص الصادرات خارج المحروقات و مدى المساهمة الضئيلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنميتها حيث تتركز في قطاعات يمكن ان توصف بمحلية النشاط حيث يقف في وجه دخولها عالم التصدير بقوة عدة مشاكل وعراقيل تحد من إمكانية تحقيقها للأهداف المنتظرة منها و يحول دون تدويل نشاطها.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية هذه حاولنا التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باعتبار الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه هذه المشروعات في مختلف اقتصاديات دول العالم و كذا الفعالية الكبيرة و قدرتها على خلق التميز والإضافة و التأقلم مع الظروف و التغيرات الطارئة و كذا دولية نشاطها،من اجل تدعيم التصدير الذي يمثل قاطرة النمو الاقتصادي.

و من خلال دراستنا للواقع المحلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن القول ان الجزائر خطت خطوة كبيرة في محاولة تطوير هذه المؤسسات و توفير المناخ الملائم لها ودفعها نحو التطور وذلك من خلال عدة وسائل و مخططات، غير ان فعاليتها و مدى قدرتها على المساهمة الفعلية في ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى مجرد إجراءات شكلية و كلاسيكية حيث لم ترقى الى المستوى المطلوب ولم تحقق الأهداف المنتظرة .

أولا: نتائج الدراسة

تتمثل أهم النتائج المتحصل عليها في مايلي :

1. يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطورا كبيرا من حيث التعداد الإجمالي خلال الفترة المدروسة ويعود هذا لاهتمام المتزايد من قبل الدولة بهذه المشروعات ، وتمثل المؤسسات الخاصة الأغلبية الساحقة، تأتي بعدها مؤسسات الصناعات الحرفية و المؤسسات العمومية بنسبة جد ضئيلة، حيث يعود هذا لمختلف إجراءات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وبرامج الخوصصة؛
2. يعرف توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تذبذبا و اختلالا كبيرا من حيث التوزيع الجهوي في الجزائر حيث تتركز معظمها في الجهة الشمالية من الوطن فيما تتركز نسبة متوسطة في الهضاب العليا أما منطقة الجنوب و الجنوب الكبير فتعرف تمركزا ضعيفا، اما من حيث توجهات نشاطها فهي تتوجه بكثرة نحو أنشطة الخدمات بأكثر من نصف التعداد الإجمالي تليها مؤسسات البناء والإشغال العمومية بما يقارب الثلث؛
3. تعاني الصادرات الجزائرية إشكالية التبعية للمحروقات فهي مهيمنة بشكل شبهه كلي طوال فترات الدراسة ، بالرغم من مختلف الجهود التنموية لترقيتها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات حيث لم تساهم بالشكل المنتظر منها و يبقى إنتاجها موجه لسوق المحلية بشكل كبير؛

4. من خلال الدراسة القياسية و جدنا بأن المتغير التابع (الصادرات خارج المحروقات) يرتبط ارتباطا موجبا بالمتغير المفسر (تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) كما توصلنا الى ان تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب 1% يؤدي لارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة 0,0327% و هذا ما يعتبر تأثير ضئيل و ضعيف على المتغير التابع (الصادرات خارج المحروقات)؛
5. تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية عديد المشاكل التي تعيق تصديرها من أهمها معيقات الجانب التنظيمي و التشريعي و إشكالية منافسة المنتجات المستوردة وإشكاليات غياب الدعم المالي و اللوجيستي و كذا إشكالية غياب الخبرات التسويقية؛

ثانيا: اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى**

من خلال دراستنا لواقع تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وجنا انها شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة و هو ما **يثبت صحة الفرضية الأولى.**

- **الفرضية الثانية**

من خلال دراستنا لواقع الصادرات الجزائرية يتبين لنا مدى هيمنة صادرات المحروقات على الصادرات الكلية طوال سنوات الدراسة حيث تراوحت نسبة الهيمنة مابين 93 و 97% من إجمالي الصادرات وهو ما **يثبت صحة الفرضية الثانية.**

- **الفرضية الثالثة**

من خلال دراستنا لمدى تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التصدير خارج المحروقات يتبين لنا ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم و لكن بشكل جد ضئيل في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ،حيث ينحصر إنتاجها المصدر في بعض القطاعات فقط و بنسب شبه منعدمة في قطاع الصناعات الغذائية المتجسدة في العجائن و العصائر والمشروبات و قطاع الفلاحة و الصيد البحري الذي تتمثل منتجاته في الخضر و الفواكه و التمور وبعض الصناعات الأخرى كالجلود و **هو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة**

وعليه ومن خلال اختبارنا لصحة الفرضيات الفرعية يمكن استنتاج انه هناك مساهمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ولكن بشكل ضئيل جدا يتنافى والأهداف المسطرة كما لا يتكافأ والجهود المبذولة من طرف الدولة.

وعليه نثبت صحة الفرضية الرئيسية والتي مضمونها:

" تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات"

ثالثا: اقتراحات

من خلال دراستنا لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التصدير خارج المحروقات في الجزائر والمعيقات التي تواجهها هذه المشروعات فقد اخترنا أن نختم أوراقنا البحثية بجمة اقتراحات وتوصيات

و التي نراها مفيدة في الدراسة و البحوث العلمية .

1. تشجيع و متابعة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل يحقق التوازن الجهوي مما يتيح تكافئ الفرص و الاستغلال الأمثل للطاقات .
2. تقديم الدعم المالي وتسهيل الإجراءات التمويلية و الاهتمام بإجراء الدورات التدريبية والتسويقية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في مجال التسويق و التسيير.
3. غرس ثقافة التصدير لتشجيع تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحثها على إنتاج منتجات تنافسية يمكن ان توجه للأسواق العالمية و ذلك عن طريق التغطية التأمينية المناسبة والحوافز الضريبية و الجبائية المناسبتين.
4. ضرورة الاهتمام بإنشاء شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير حتى يتمكن المصدر من الاطلاع على كافة تطورات الأسعار العالمية و من ثم رسم خطته التصديرية.

أفاق الدراسة :

من خلال معالجتنا لموضوع دراستنا، تبين لنا بعض الإشكاليات التي يمكن ان تكون موضوع بحوث مستقبلية في نفس المجال وهي :

1. إشكالية تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
2. دور الحوافز الجبائية و الضريبية في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. دور التغطية التأمينية في دعم صادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

1. صفوة عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية ، مصر1993.
2. رابح خوني، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر و التوزيع،1، الجزائر، 2008 .
3. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
4. بلال خلف السكارنة، الريادة و إدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان، الأردن 2008.
5. عبد الغفور عبد السلام وآخرون، ادارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والطباعة ،الطبعة 1، عمان، الأردن، 2001.
6. ماهر حسن المحروق و أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، منشورات مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2006
7. فريد راغب النجار، إدارة المشروعات و الإعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 1999.
8. فريد النجار،التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2008.
9. ثامر البكري ،التسويق- أسس و مفاهيم معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة العربية،2006.
10. محمود جاسم محمد الصميدعي، استراتيجيات التسويق -مدخل كمي وتحليلي- دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط 2،عمان 2007.
11. سامي سلال نعمان،الشركات دولية النشاط و أثرها على المنافسة و العمالة والتصدير في الدول النامية، ط1، 2008.
12. ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر،1998.
13. عادل احمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية، 1999.

❖ **الرسائل والأطروحات:**

1. فضيلة حويو، إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
2. عزيزة بورزق، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائر 2000-2014، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال التجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2015
3. بوخطة رقاني، خمقاني نرمان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2013
4. سمية قنديرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر، 2010.
5. جيلالي بوشرف ، فوزية بوخبزة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ، مذكرة ماستر ، المركز الجامعي ، غلزان،الجزائر، 2013
6. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005
7. برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2012.
8. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008.
9. قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر –دراسة حالة– ولاية مستغانم، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص تسويق دولي، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان 2013
10. مدخل خالد،التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر 2010/2005، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر2010

11. عمار جمعي ،استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، منشورة ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ، الجزائر 2011
12. بن موفق هجيرة، مكي زهيرة ،التقنيات البنكية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مذكرة ماستر ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر،2015

❖ **المجلات و الملتقيات و النشرات**

1. شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واقع وآفاق، في: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية 8،9 افريل جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر2002.
2. مراكشي محمد الامين وآخرون ، ورقة بحثية دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،ملتقى وطني :حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع ، جامعة علي الونيسي ، البليدة 02 الجزائر
3. بغداد بنين، عبد الحق بوقفة ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل : الملتقى الوطني واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، يومي 05،06 ماي ، جامعة بويرة ، الجزائر 2013
4. عبد الرحمان بن عنتر ،نذير عليان ،عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة : الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18افريل 2006 جامعة امحمد بوقرة –بومرداس،الجزائر ، 2006
5. عبد الرزاق حميدي ،عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة- مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-،الملتقى، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة،الجزائر
6. عمر شريف ، زكية بن مرزوق ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة ، الملتقى الدولي :
7. إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة

8. وصاف سعيدي ، نحو إستراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير ، ورقة عمل مقدمة في الملتقي الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسات التسويقية ، المركز الجامعي بشار 20-21 افريل 2004

9. ريحان الشريف ،بومود إيمان، مداخلة بعنوان :بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، جامعة باجي مختار –عنابة

10. بوهزة محمد ،بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة المشروعات المحلية (سطيف)،الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ايام 25-28 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة سطيف 2003

11. 200ايت عيسى،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة افاق وقيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس،9

12. إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2003

13. العايب ياسين ، دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ،مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 1،2014

14. هيثم عبد الكريم شعبان، مدونة ريادة الأعمال: أسباب فشل ونجاح المنشات الصغيرة ،جامعة المجمعة ،الكويت

15. دليل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، البنك المركزي الأردني ، اليوم العربي للاشتمال المالي افريل 2017

16. ماهر حسن المحروق و أيهاب مقابله ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، منشورات مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان، الأردن،2006

17. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/1 ، ججامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2002.

18. bulletin d'information statistique de la PME de ministère de l'industrie et des mines.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

1. Paulet (Jean-Pierre), Dictionnaire d'économie, Eyrolles, Paris, 1992

ملخص الدراسة:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاديات العديد من الدول حيث لم يعد نشاطها محليا خاصة في ظل التغيرات و التطورات الدولية أين أصبحت تساهم في التصدير ، و ذلك لمرونتها العالية في التأقلم مع التغيرات و الأزمات و كذا قدرتها على تقديم الجديد.

الجزائر وعلى غرار العديد من الدول النامية اهتمت بهذه المشروعات منذ سنوات سابقة و ذلك قصد ترقية صادراتها خارج المحروقات وتنويعها في ظل التبعية الشبه الكلية لصادرات المحروقات و في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول فان ضرورة البحث عن بدائل تنموية خيار لا مفر منه .

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصادرات ، الصادرات خارج قطاع المحروقات.

Résumé de l'étude :

Les petites et moyennes entreprises jouent un grand importance dans les économies de nombreux pays ,où elles ne sont plus activés localement notamment à la lumière des mutation et des développements internationaux qui elles contribuent aux exportation ,en raison de leur grande souplesse d'adaptation aux changement et aux crises l'Algérie comme beaucoup de pays en développement s'intéresse à ces projets depuis les années précédentes pour valoriser leur exportations hors hydrocarbures et les diversifier au vu de la semi _ dépendance des exportations d'hydrocarbures

Cette étude vise à mettre en évidence la contribution des petites et moyennes entreprises à la promotion des exportations algérienne en dehors du secteur des hydrocarbures

Les mots clés : petites et moyennes entreprises _ Exportations _ Exportations hors secteur des hydrocarbures